أطلق أجندة استثنائية تضاعف اقتصاد الإمارة بحلول 2033

محمد بن راشد: هدفنا دبي المركز الاقتصادي العالمي الأهم

سموه: العالم يفسح الطريق لمن يعرف ماذا يريد

D33 المهمة بدأت

مستهدفات اقتصادية بقيمة 32 تريليون درهم

أطلق أجندة دبي الاقتصادية بمستهدفات تصل إلى 32 تريليون درهم حتى 2033

محمد بن راشد: العالم يفسح الطريق لمن يعرف ماذا يريد

دبي- البيان

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أمس، أجندة دبي الاقتصادية D33، والتي تضم 100 مشروع تحولي، وبمستهدفات اقتصادية طموحة، تسعى إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد المقبل، وصولاً إلى عام 2033، وترسيخ موقعها ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية حول العالم.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «الإخوة والأخوات.. جرياً على عادتنا السنوية في الرابع من يناير، بإطلاق مشاريع وبرامج تغير واقعنا للأفضل.. اعتمدنا اليوم (أمس)، بحمد الله، أجندة دبي الاقتصادية للعشر سنوات القادمة «D33».. هدفنا مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد القادم، وأن نكون ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية في العالم».

وأكد سموه أن: «أجندة دبي الاقتصادية تضم 100 مشروع تحولي، سيتم الإعلان عن تفاصيلها.. ومستهدفات اقتصادية إجمالية تبلغ 32 تريليون درهم، خلال العشرة أعوام المقبلة.. ومضاعفة تجارتنا الخارجية، لتبلغ 25 تريليون درهم خلال العقد القادم.. وإضافة ممرات تجارية لدبي مع 400 مدينة جديدة حول العالم».

وأضاف سموه: «دبي ستكون ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، وهدفنا استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، تتجاوز 650 مليار درهم خلال 10 سنوات، وسيضيف التحول الرقمي الحالي 100 مليار درهم لاقتصاد دبي سنوياً.. لدينا اليوم أكثر من 300 ألف مستثمر في دبي.. وأدعو الجميع للانضمام لرحلتنا، لنكون إحدى أسرع المدن نمواً في العالم».

وأشار سموه إلى أن «2033 هو العام الذي تكمل فيه دبي الحديثة 200 عام.. و2033 هو العام الذي ستكون فيه دبي، بإذن الله، المركز الاقتصادي العالمي الأهم.. و2033 هو العام الذي تكتمل فيه رحلتنا الاقتصادية «D33».. نحن نعرف موقعنا الاقتصادي العالمي خلال السنوات القادمة.. والعالم يفسح الطريق لمن يعرف ماذا يريد». ويأتي إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لأجندة دبي الاقتصادية 2033، جرياً على عادة سموه بالكشف عن مشاريع تحولية في الرابع من يناير في كل عام، تزامناً مع مناسبة تولي سموه مقاليد الحكم في إمارة دبي.

مناخ استثماري مثالي

وتشهد أجندة دبي الاقتصادية، إطلاق مشاريع تحولية ومبتكرة، تسهم في ترسيخ الرؤية الاستراتيجية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في جعل دبي المدينة الأفضل عالمياً للعيش والعمل. وتصل قيمة المستهدفات الإجمالية لأجندة دبي الاقتصادية إلى 32 تريليون درهم حتى عام 2033، مرتكزة في ذلك على مناخ استثماري مثالي، يعزز متانة اقتصاد دبي بأساليب مبتكرة، تسهم في تحقيق النمو المستدام. وتتطلع أجندة دبي الاقتصادية D33، إلى تقديم تجربة فريدة من نوعها في العمل والتطور، قائمة على محاور رئيسة، تتجسد في العقول والأفكار الماهرة، والتكنولوجيا المتقدمة، والاقتصاد المبني على الابتكار والمعرفة.

وتسعى الأجندة إلى تعزيز التفاعل مع مكونات القطاع الاقتصادي في دبي والإمارات، ورفع مستوى التنافسية، وتطوير مسيرة التنمية المستدامة، عبر استثمار الموقع الاستراتيجي المتفرد والمتميز لدبي، وبنيتها التحتية المتطورة، لكي تظل الوجهة المفضلة لكبرى الشركات العالمية. وتعزز أجندة دبي الاقتصادية بفضل الرؤى والخطط الاستراتيجية والاستباقية التي تحملها، وجهود فرق العمل الوطنية موقع اقتصاد الإمارة، باعتباره واحداً من أكثر النماذج الاقتصادية العالمية تطوراً ومرونة، وأكثر استقراراً وحصانة في مواجهة الأزمات والتحديات المستقبلية.

دبي الأكثر أماناً

وتسعى أجندة دبي الاقتصادية D33، إلى أن تكون دبي الرابط الأسرع والأكثر أماناً والأقوى اتصالاً بالعالم، والمقر الأكثر تمكيناً للاستثمارات والشركات الوطنية والعالمية، والمدينة الرائدة عالمياً في الاقتصاد الرقمي، ومركز الاقتصاد المستدام والأكثر تنوعاً وإنتاجية، والبيئة الحاضنة والممكنة للمهارات الوطنية، معتمدة في ذلك على خطط طموحة، وفرت الإمارة كافة السبل لتحويلها إلى واقع معاش ملموس، يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق معدلات استثمار غير مسبوقة، ويدعم الحركة التجارية والاستثمارية في دبي.

مستهدفات طموحة

وتحمل أجندة دبي الاقتصادية D33، مستهدفات طموحة تعمل على تحقيقها خلال العقد المقبل، حيث تسعى إلى رفع إجمالي حجم التجارة الخارجية من 14.2 تريليون درهم في العقد الماضي، إلى 25.6 تريليون درهم للسلع والخدمات للعقد المقبل، وترتكز دبي في تحقيق ذلك على شبكة واسعة، تمتد إلى العديد من دول العالم، وتعكس العلاقات التجارية بين الإمارة وباقي دول العالم، نجاح دبي في تطوير هذه العلاقات، إذ يمثل قطاع التجارة الخارجية رافداً أساسياً من روافد اقتصاد دبي، استناداً إلى تاريخ طويل، أكدت فيه الإمارة موقعها، بوصفها مركزاً محورياً للتجارة العالمية.

استثمار أجنبي مباشر

وتشمل مستهدفات أجندة دبي 2033، رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد دبي، من متوسط 32 مليار درهم سنوياً في العقد الماضي، إلى متوسط 60 مليار درهم سنوياً للعقد المقبل، بإجمالي 650 مليار درهم خلال السنوات العشر المقبلة، حيث نجحت دبي في وضع أسس متينة لعلاقتها مع المستثمر الأجنبي، نتيجة الثقة المتبادلة التي ترسخها عوامل عدة، من بنية تحتية، تعتبر من الأعلى كفاءة عالمياً، وأطر تنظيمية وتشريعية مرنة، تراعي المصالح المشتركة مع كافة المستثمرين، سواء الأفراد منهم أو المؤسسات، وبيئة داعمة للابتكار والبحث والتطوير، وجاذبة للمواهب والكفاءات المهنية المتميزة من مختلف أنحاء العالم، لتمنح تلك العوامل مجتمعة الشراكة مع المستثمرين، مزيداً من الرسوخ والقوة التي تبشر بمزيد من فرص النمو والازدهار خلال المرحلة المقبلة، لمختلف الأنشطة الاستثمارية على أرض دبي.

إنفاق حكومي

وتسعى مستهدفات أجندة دبي 2033، إلى زيادة الإنفاق الحكومي، من 512 مليار درهم في العقد الماضي، إلى 700 مليار درهم للعقد المقبل، مرتكزة في تحقيق ذلك على نجاح حكومة دبي في إرساء أساس متين لاقتصاد الإمارة، وإكسابه المرونة والقوة اللازمة لمواجهة المتغيرات كافة، عبر زيادة الاستثمارات في القطاعات المستقبلية، مع الاستمرار في تنمية ركائز القطاعات التقليدية، توازياً مع العمل على تطوير المزيد من السياسات المالية التي تساعد على زيادة القدرات التنافسية لدبي، وتأكيد مكانتها كمركز عالمي للاستثمار والأعمال.

استثمارات القطاع الخاص

وتتضمن مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية، رفع تنافسية قطاع الأعمال، ووصول حجم استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التطويرية، من 790 مليار درهم إلى تريليون درهم حتى عام 2033، وذلك ترجمة لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الرامية إلى تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص، باعتبارها شريكاً في التنمية، ولها دور فاعل وأساسي في بناء مجتمعات الغد.

حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً

وتشمل مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية، زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً، من 2.2 تريليون درهم خلال العقد الماضي، إلى 3 تريليونات درهم للعقد المقبل، بما ينسجم مع

سموه:

الأجندة ترسخ موقع دبي ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية عالمية و أهم 4 مراكز مالية

أدعو الجميع للانضمام لرحلتنا لنكون إحدى أسرع المدن نمواً في العالم

100 مشروع تحولي ومستهدفات اقتصادية تبلغ 32 تريليون درهم

65 ألفاً من الجيل الإماراتي الصاعد سيتم دمجهم في سوق العمل وفي القطاعات الواعدة

700 مليار درهم الإنفاق الحكومي انطلاقاً من 512 مليار درهم

مشاريع تحولية ضمن الحزمة الأولى للأجندة D33:

- **مضاعفة حجم التجارة الخارجية لدبي، وإضافة 400 مدينة لخارطة التجارة الخارجية**
- **إطلاق مخطط دبي للصناعة الخضراء والمستدامة، بما يشمل تطبيق أحدث معايير الصناعة، ودعم تصدير المنتجات الخضراء، واعتماد إطار لتداول أرصدة الكربون في سوق دبي المالي**
- **إطلاق ممرات دبي الاقتصادية المستقبلية 2033 مع أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، لربط وتنمية الفرص الواعدة، كالقطاعات اللوجستية، والقطاعات المصرفية، وأسواق المال**
- **إطلاق برنامج دعم نمو 30 شركة في القطاعات الجديدة، لتكون شركات «يونيكورن» عالمية**
- **دمج 65 ألفاً من الجيل الإماراتي الصاعد في سوق العمل، وفي القطاعات الواعدة**
- **إطلاق مشروع تجار دبي، لإبراز وتمكين الجيل الجديد من تجار دبي في مختلف القطاعات الرئيسة (الصناعة والاستدامة والاقتصاد الرقمي والابتكار)، ودعم توسع أعمالهم عالمياً**
- **إطلاق رخصة دبي الموحدة، لتوفير هوية تجارية موحدة لجميع الشركات، وفي جميع المناطق، ما يسهم في تسهيل ممارسة الأعمال في دبي**
- **إطلاق «ساندبوكس دبي»، للسماح باختبار وتسويق المنتجات والتقنيات الجديدة، بهدف أن تكون دبي مركزاً رئيساً لاحتضان الابتكارات**
- **إطلاق مشروع دبي لاستقطاب أفضل الجامعات العالمية، بهدف أن تكون الإمارة مركزاً رياضياً للتعليم العالي على مستوى العالم**
- **تطوير برنامج تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد 400 شركة ذات إمكانات عالية، ودعم بناء القدرات، والتوسع عالمياً لهذه الشركات**

أولويات رئيسة للأجندة خلال 10 سنوات:

- **رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة، وتعزيز نمو الصادرات، من خلال التركيز على الصناعات المتقدمة**
- **أن تكون دبي من أهم 5 مراكز لوجستية حول العالم**
- **أن تكون دبي ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية**
- **رفع إنتاجية الاقتصاد بنسبة 50 %، من خلال الابتكار وتبني الحلول الرقمية**
- **دمج 65 ألفاً من الإماراتيين في القطاع الخاص، وجعل دبي مركزاً لأصحاب المهارات والمتخصصين**
- **أن تكون دبي مركز الأعمال العالمي الأسرع نمواً والأكثر جاذبية، ومركزاً لعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة والعالمية والوطنية**
- **أن تكون دبي من أهم 3 وجهات عالمية للزائرين، في مجالات السياحة التخصصية والأعمال**

سموه: في 2033 ستكون دبي المركز الاقتصادي العالمي الأهم

25 تريليون درهم قيمة التجارة الخارجية المستهدفة

400 مدينة جديدة حول العالم تضاف إلى ممرات تجارة دبي

650 مليار درهم استثمارات أجنبية مباشرة مستهدفة

1 تريليون درهم استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التطويرية

100 مشروع تحولي مستقبلي خلال 10 سنوات تضاعف حجم اقتصاد دبي

مستهدفات الأجندة

التجارة الخارجية
من 14.2 تريليون درهم في العقد الماضي إلى 25.6 تريليون درهم للسلع والخدمات في العقد المقبل

الاستثمار الأجنبي المباشر
من متوسط 32 مليار درهم سنوياً في العقد الماضي إلى متوسط 60 مليار درهم سنوياً في العقد المقبل بإجمالي 650 مليار درهم حتى 2033

الإنفاق الحكومي
من 512 مليار درهم إلى 700 مليار درهم في العقد المقبل

استثمارات القطاع الخاص
من 790 مليار درهم إلى 1 تريليون درهم حتى عام 2033

حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً
من 2.2 تريليون درهم خلال العقد الماضي إلى 3 تريليونات درهم في العقد المقبل

التحول الرقمي
100 مليار درهم سنوياً ستضيفها مشاريع التحول الرقمي لاقتصاد دبي

البدء بتنفيذ مشاريع تحولية كحزمة أولى للعقد المقبل وهي:

* مضاعفة حجم التجارة الخارجية وإضافة 400 مدينة لخريطة التجارة الخارجية.
* إطلاق مخطط دبي للصناعة الخضراء والمستدامة
* إطلاق ممرات دبي الاقتصادية المستقبلية 2033 مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.
* برنامج لدعم نمو 30 شركة في القطاعات الجديدة لتكون شركات «يونيكورن» عالمية.
* دمج 65 ألفاً من الجيل الإماراتي الصاعد في سوق العمل وفي القطاعات الواعدة.
* إطلاق مشروع تجار دبي لإبراز وتمكين الجيل الجديد من تجار دبي في مختلف القطاعات الرئيسية.
* إطلاق رخصة دبي الموحدة لتوفير هوية تجارية موحدة لجميع الشركات وفي جميع المناطق.
* إطلاق «ساندبوكس دبي» للسماح باختبار وتسويق المنتجات والتقنيات الجديدة بهدف أن تكون دبي مركزاً رئيسياً لاحتضان الابتكارات.
* إطلاق مشروع دبي لاستقطاب أفضل الجامعات العالمية بهدف أن تكون الإمارة مركزاً رياديا للتعليم العالي على مستوى العالم.
* تطوير برنامج تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد 400 شركة ذات إمكانيات عالية ودعم بناء القدرات والتوسع عالمياً لهذه الشركات.

رؤية دبي الهادفة إلى تحقيق اقتصاد متنوع، يجعل منها ملتقى لدول العالم.

تحول رقمي

كما تتضمن مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية، توليد قيمة اقتصادية جديدة من التحول الرقمي نحو الاقتصاد الجديد، بمتوسط 100 مليار درهم سنوياً، سيضيفها لاقتصاد دبي، وهو ما يحقق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نحو ترسيخ مكانة دبي عاصمةً عالميةً للاقتصاد الرقمي، ولاعباً مهماً في المنظومة الرقمية العالمية. ويشكل الاقتصاد الرقمي محوراً رئيساً ضمن الخطط الاستراتيجية لاقتصاد دبي، حيث يدشن مرحلة جديدة في ريادة واستدامة نمو اقتصاد الإمارة القائم على المعرفة والابتكار، والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، والتي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية، بما يعزز تنافسية دبي، ومكانتها الرائدة كمركز للاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً في المنطقة والعالم.

أولويات رئيسة للعقد المقبل

وتركز أجندة دبي الاقتصادية 2033، على مجموعة أولويات رئيسة للعقد المقبل، وتشمل: رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة، وتعزيز نمو الصادرات، من خلال التركيز على الصناعات المتقدمة، حيث تسعى الأجندة إلى ترسيخ القطاع الصناعي، باعتباره رافداً أساسياً لاقتصاد دبي، مع التركيز على الصناعات المستقبلية، التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وحلول الثورة الصناعية الرابعة، بما يسهم في تمكين الاقتصاد وتحفيزه، ورفده بعناصر النمو المستدام، وتحقيق اكتفاء ذاتي في العديد من الصناعات الحيوية، وتعزيز القيمة الصناعية الوطنية المضافة، من خلال الارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي، ودعمه، والترويج له محلياً وعالمياً.

وتشمل الأولويات الرئيسة أن تكون دبي من أهم 5 مراكز لوجستية حول العالم، وذلك في إطار رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في أن تصبح الإمارة المركز التجاري المفضل في العالم، حيث تحظى دبي بسمعة عالمية، كمركز عالمي لإعادة التصدير وتجارة التجزئة والطيران.

وتضع الأجندة ضمن أولوياتها الرئيسة، أن تكون دبي ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، حيث تسعى الأجندة إلى ترسيخ مكانة دبي المتنامية، كوجهة عالمية للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية وشركات الابتكار العالمية، مرتكزة في ذلك على بيئة تشغيلية، وأطر قانونية وتنظيمية رائدة.

كما تشمل الأولويات الرئيسة خلال العقد المقبل، العمل على رفع إنتاجية الاقتصاد بنسبة 50 %، من خلال الابتكار، وتبني الحلول الرقمية، حيث تولي دبي أهمية كبيرة لعملية إرساء بيئة محفزة للابتكار، وبناء المواهب والقدرات، وتحويل الابتكار لعمل مؤسسي. كما تضع دبي تبني الحلول الرقمية على رأس أولوياتها، حيث تعمل على ترسيخ اقتصاد ذكي ومتطور، عنوانه الريادة والاستدامة والنمو القائم على المعرفة والابتكار، والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، الأمر الذي يعزز تنافسية دبي، ومكانتها الرائدة كمركز عالمي للاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً.

وتركز الأولويات الرئيسة على دمج الأجيال الجديدة من الإماراتيين في القطاع الخاص، وجعل دبي مركزاً لأصحاب المهارات والمتخصصين، حيث تضع دبي المواطن في صدارة اهتماماتها، وتسعى إلى ترسيخ مشاركته الفاعلة في القطاع الخاص، بما ينعكس بصورة إيجابية على رفع مستويات التوطين، ويعزز الاستقرار الأسري.

وتتضمن الأولويات الرئيسة أن تكون دبي مركز الأعمال العالمي الأسرع نمواً والأكثر جاذبية، ومركزاً لعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة والعالمية والوطنية، حيث توفر دبي منصة مثالية لها، بفضل تهيئتها لمناخ داعم لتنمية الأعمال، وتوسيع نطاقها، بما يعزز استقرارها، وزيادة قدرتها التنافسية، ويمهد الطريق أمامها نحو مزيد من النمو والتميز، الأمر الذي يسهم في إيجاد قيمة مضافة حقيقية ومؤثرة لاقتصاد الإمارة.

وتشمل الأولويات الرئيسة للعقد المقبل أيضاً، أن تكون دبي من أهم 3 وجهات عالمية للزائرين في مجالات السياحة التخصصية والأعمال، حيث تعتبر دبي واحدة من أهم الوجهات السياحية على مستوى العالم، بفضل امتلاكها خيارات سياحية فريدة، الأمر الذي أكسبها شهرة عالمية واسعة، جعلتها وجهة عالمية للاقتصاد، وجاذبة لرؤوس الأموال ورواد الأعمال من مختلف دول العالم، كما أضحت محطة انطلاق لكثير من الشركات الكبرى، بفضل ما تتمتع به من بنية تحتية متطوّرة، وبيئة تشريعية مرنة.

وتركز الأولويات الرئيسة أيضاً على توفير مناخ عالمي لممارسة الأعمال والاستدامة، حيث توفر دبي بيئة أعمال مثالية للمستثمرين ورواد الأعمال، إذ تحظى ببنية تحتية مميزة، مدعومة بالخبرات المهنية والخدمات، التي تعطي الإمارة ميزة تنافسية كبيرة.

كما تشمل الأولويات الرئيسة، توفير بيئة منافسة عالمياً في تكلفة ممارسة الأعمال لكافة الشركات في مختلف القطاعات، حيث يوجد في دبي اليوم أكثر من 300 ألف مستثمر من مختلف الجنسيات، في ظل اتباع دبي سياسات استثمارية مرنة، منحتها مكانة متميزة عالمياً، وجعلتها وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الباحثة عن بيئة استثمارية متكاملة وفرص نمو، انطلاقاً من سياساتها القائمة على المرونة والانفتاح على الاستثمار الخارجي، حيث يمكن للمستثمرين ورواد الأعمال الأجانب، إنشاء الشركات بسهولة ويسر.

كما تتضمن الأولويات الرئيسة للعقد المقبل، أن تكون دبي النموذج الرائد عالمياً لنوعية الحياة، من حيث الأمن والأمان والتسامح، حيث تعد دبي حاضنة لقيم التعايش، والتعددية الثقافية، إذ تضم أكثر من 200 جنسية، تنعم بالحياة الكريمة والاحترام.

حزمة أولى

ويشمل إطلاق أجندة دبي الاقتصادية، البدء بتنفيذ مشاريع تحولية، كحزمة أولى للعقد المقبل، تتضمن مضاعفة حجم التجارة الخارجية لدبي، وإضافة 400 مدينة لخارطة التجارة الخارجية، وإطلاق مخطط دبي للصناعة الخضراء والمستدامة، بما يشمل تطبيق أحدث معايير الصناعة، ودعم تصدير المنتجات الخضراء، واعتماد إطار لتداول أرصدة الكربون في سوق دبي المالي، وإطلاق ممرات دبي الاقتصادية المستقبلية 2033 مع أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، بهدف ربط وتنمية الفرص في القطاعات الرئيسة والواعدة، كالقطاعات اللوجستية والقطاعات المصرفية وأسواق المال.

وتشمل الحزمة الأولى من المشاريع التحويلية أيضاً، إطلاق برنامج دعم نمو 30 شركة في القطاعات الجديدة، لتكون شركات يونيكورن عالمية، ودمج 65 ألفاً من الجيل الإماراتي الصاعد في سوق العمل، وفي القطاعات الواعدة. كما تشمل الحزمة الأولى أيضاً، إطلاق مشروع تجار دبي، لإبراز وتمكين الجيل الجديد من تجار دبي في مختلف القطاعات الرئيسة: (الصناعة والاستدامة والاقتصاد الرقمي والابتكار)، ودعم توسع أعمالهم عالمياً.

وتتضمن الحزمة الأولى من المشاريع التحويلية، إطلاق رخصة دبي الموحدة، لتوفير هوية تجارية موحدة لجميع الشركات، وفي جميع المناطق، والتي سيتم استخدامها في كافة الإجراءات الحكومية والمصرفية، ما يسهم في تسهيل ممارسة الأعمال في دبي، وإطلاق «ساندبوكس دبي»، للسماح باختبار وتسويق المنتجات والتقنيات الجديدة، بهدف أن تكون دبي مركزاً رئيساً لاحتضان الابتكارات.

وتشمل الحزمة الأولى، إطلاق مشروع دبي لاستقطاب أفضل الجامعات العالمية، بهدف أن تكون الإمارة مركزاً رياديا للتعليم العالي على مستوى العالم. وتطوير برنامج تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد 400 شركة ذات إمكانات عالية، ودعم بناء القدرات، والتوسع عالمياً لهذه الشركات.

أهداف أجندة دبي الاقتصادية 2033:

- **الأجندة تسعى لرفع إجمالي حجم التجارة الخارجية من 14.2 تريليون درهم في العقد الماضي، إلى 25.6 تريليون درهم للسلع والخدمات في العقد المقبل**
- **زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط 32 مليار درهم سنوياً في العقد الماضي، إلى متوسط 60 مليار درهم سنوياً حتى 2033، بإجمالي 650 مليار درهم خلال السنوات العشر المقبلة**
- **زيادة الإنفاق الحكومي من 512 مليار درهم في العقد الماضي، إلى 700 مليار درهم للعقد المقبل**
- **رفع تنافسية قطاع الأعمال في دبي، وزيادة حجم استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التطويرية، من 790 مليار درهم، إلى تريليون درهم حتى 2033**
- **رفع حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً، من 2.2 تريليون درهم خلال العقد الماضي، إلى 3 تريليونات درهم للعقد المقبل**
- **100 مليار درهم سنوياً سيضيفها التحول الرقمي لاقتصاد دبي، خلال العشر سنوات القادمة**

أكد أن محمد بن راشد رفع سقف الطموحات لمستويات غير مسبوقة

حمدان بن محمد: فرق العمل تبدأ التنفيذ الفوري

سموه:

لدينا قائد مُلهم لا يعرف المستحيل وفرق عمل مبدعة قادرة على الإنجاز

نمتلك شراكات إقليمية وعالمية راسخة.. ولدينا دبي.. أيقونة العالم

دبي-البيان

أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، يرفع سقف الطموحات والتوقعات لمستويات غير مسبوقة من جديد بإطلاق سموه أجندة دبي الاقتصادية «D33».

وقال سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، في تغريدات على حساب سموه عبر «تويتر»: «مع إطلاق أجندة دبي الاقتصادية «D33»، يرفع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم من جديد سقف الطموحات والتوقعات لمستويات غير مسبوقة... من اليوم، تبدأ فرق دبي بالعمل على المهمة الجديدة لترسيخ مكانة الإمارة ضمن أهم 3 مدن اقتصادية في العالم بحلول 2033، وسيبقى المواطن في صدارة أولوياتنا».

وأضاف سموه: «أجندة دبي الاقتصادية «D33» وخططها لتحقيق مستهدفات بقيمة 32 تريليون درهم بحلول 2033 هي تجسيد لطموحاتنا في تحقيق الريادة العالمية على كافة المستويات... لدينا قائد مُلهم لا يعرف المستحيل، وفرق عمل مبدعة قادرة على الإنجاز، وشراكات إقليمية وعالمية راسخة... ولدينا دبي.. أيقونة العالم».

مسؤولون: جاهزون للتنفيذ

دبي-البيان

أكد مسؤولون في دبي أن أجندة دبي الاقتصادية D33 التي اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، سترسخ مكانة دبي عالمياً نموذجاً متطوراً يوفر المناخ الملائم والبيئة الداعمة للاستثمار في مختلف القطاعات، معربين عن جاهزيتهم للتنفيذ والبدء في العمل على حشد الجهود للدفع قدماً بالأجندة إلى تحقيق رؤية القيادة من أجل مستقبل أفضل لدبي.

قفزات واسعة

وأشاد معالي عبدالرحمن صالح آل صالح المدير العام لدائرة المالية في حكومة دبي، باعتماد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أجندة دبي الاقتصادية D33 للسنوات العشر المقبلة.

وقال: «إن من شأن أجندة D33 الاقتصادية بمشاريعها المئة ومستهدفاتها البالغة 32 تريليون درهم، أن تضاعف اقتصاد دبي خلال العقد المقبل وترتقي بالمدينة لتصبح ضمن أفضل ثلاث مدن اقتصادية في العالم».

وأضاف: «جرياً على ما عوّدنا عليه سموه في الرابع من يناير من كل عام، إذ يعتمد لنا أجندة ستكون بعون الله تعالى واحدة من كبرى أجندات التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، فإننا نجدد العهد لسموه ونؤكد اصطفافنا في حكومة دبي، بكامل دوائرها وأجهزتها وكوادرها، وراء قيادتنا الرشيدة لكي نجعل من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، منارات نسترشد بها، ونشحذ بطموحات سموه المستقبلية السامية معاول البناء والازدهار في كل ميدان». وقال معالي عبدالله محمد البسطي، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي: «برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، دبي تعرف تماماً ماذا تريد، وتقرأ المستقبل بشكل واضح وتتجه إليه برؤية وخطط واستراتيجيات قائمة على ثوابت راسخة وهي قادرة على تحقيق المستهدفات انطلاقاً من مؤشرات الحاضر».

سلطان بن سليم

عبد الله الفلاسي

وأضاف: «اقتصاد دبي هو الأسرع نمواً والأكثر تنوعاً على مستوى المنطقة، وموقعنا العالمي الذي حددته الأجندة الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة (D33) ما هو إلا تأكيد على الرؤية الاستشرافية للقيادة، وحثها على ضرورة مواصلة مسيرة التنمية وتنويع مصادر الدخل والاهتمام بتنمية القطاعات الرئيسية ودعم وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المستقبلية وتطبيق السياسات المالية الرشيدة وتطوير وتحديث الأطر القانونية المرنة الداعمة للأعمال، بشراكة قوية مع القطاع الخاص».

رؤية ثاقبة

وأكد معالي مطر الطاير المفوض العام لمسار البنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة، والمدير العام ورئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات، أن اعتماد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لأجندة دبي الاقتصادية D33، هو بمثابة خريطة طريق لجميع القطاعات في إمارة دبي، لتعزيز جهودها لجعل دبي ضمن أفضل ثلاث مدن اقتصادية حول العالم، مؤكداً الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة التي تستشرف المستقبل، وتضع الخطط والبرامج التي تعزز الريادة العالمية لدبي، من خلال قراءة الواقع والحاضر بصورة متزنة والتخطيط للقادم بشكل مدروس.

وقال: «إن دبي تمتلك جميع المقومات التي تؤهلها لوضع أجندة اقتصادية ناجحة للسنوات العشر المقبلة، تقوم على بنية تحتية رائدة عالميًا معززة بتوظيف التقدم التقني، ومدعومة بخطة حضرية طموحة تستديم لها التنمية الشاملة حتى 2040».

تعزيز الريادة

وقال معالي سعيد محمد الطاير، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي: «إن إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة (D33)، يأتي في سياق الرؤية الاستشرافية الثاقبة لسموه لمضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد المقبل، فرؤية سموه تعد أهم الممكنات التي ترسخ مكانة دبي كنموذج متطور يوفر المناخ الملائم والبيئة الداعمة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، لا سيما القطاعات الجديدة مثل التكنولوجيا، والابتكار، وأدوات الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الفضاء والرعاية الصحية، وغيرها. وستسهم أجندة دبي الاقتصادية في تعزيز ريادة الإمارة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز مكانتها كوجهة مهمة لأكبر الشركات والمؤسسات والعلامات التجارية العالمية، والمكان المفضل للعيش والعمل والزيارة وريادة الأعمال».

وأضاف: «نفتخر في هيئة كهرباء ومياه دبي بمساهمتنا في الإنجازات الكبيرة التي تحققها دبي، لتعزيز المسيرة التنموية الشاملة للإمارة وزيادة تنافسيتها ورفع مكانتها الريادية في ظل بيئة تشريعية جاذبة للاستثمارات ومدعومة ببنية تحتية عالمية المستوى في كافة القطاعات ومنها الكهرباء والمياه، تدعم الشراكات الاستراتيجية للهيئة مع القطاع الخاص في تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى بنظام المنتج المستقل للطاقة والمياه، لا سيما في مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، أكبر مجمع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم».

سلطان بن مجرن

أحمد مصبح

مرونة مؤسسية

وعبر سلطان أحمد بن سليّم، رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة عن تفاؤله بإعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن أجندة دبي الاقتصادية 2033 والتي تضم محفظة من المشاريع والمحفزات الاقتصادية محلياً وعالمياً مما يعود بالتقدم والازدهار على دبي ودولة الإمارات.

وأكد أن أجندة دبي الاقتصادية D33 تنسجم مع رؤية مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة بشأن تطوير فرص تدفقات الأعمال وتطوير نموذج استثمار أمثل ومستدام على مستوى الإمارة. وأوضح أنه عملاً بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم تستعد المؤسسة إلى استحداث وتطوير برامج ومشروعات من شأنها تعزيز المكانة الاقتصادية للإمارة على مستوى المناطق الحرة التي تقع تحت إشرافها على النحو الذي يعكس كفاءة الأداء الحكومي.

هشام القاسم

وقال سلطان بطي بن مجرن، مدير عام دائرة الأراضي والأملاك في دبي: «تبدأ إمارة دبي عامها الجديد بمسار اقتصادي جديد، بفضل توجيهات ورؤى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والتي تمثلت بإعلان سموه اليوم استراتيجية دبي الاقتصادية 2033، والتي تضم 100 مشروع تحولي بمستهدفات اقتصادية تصل إلى 32 تريليون درهم خلال العشرة أعوام المقبلة. وسنعمل على مواءمة استراتيجيتنا الجديدة في دائرة الأراضي والأملاك لتنسجم مع أجندة دبي الاقتصادية D33، انطلاقاً من الأهمية التي يحظى بها القطاع العقاري في الإمارة باعتباره ركيزة أساسية لتحفيز اقتصاد دبي».

ترسيخ موقع دبي

وأكد عبد الله علي بن زايد الفلاسي مدير عام دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، يواصل الليل بالنهار ويبذل قصارى جهده من أجل رفعة دولة الإمارات، وإمارة دبي، وتوفير العيش الرغيد لأبناء الإمارات.

حمد المنصوري

وقال: إن أجندة دبي الاقتصادية D33، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وتضم 100 مشروع تحولي، ستخلق فرص عمل كبيرة ووظائف مهمة لأجيال المستقبل من أبناء الإمارات.

وأضاف: أن الحزمة الأولى من المشاريع التي تتضمنها أجندة دبي الاقتصادية، سيكون لها آثار إيجابية مهمة على سوق العمل في إمارة دبي، خاصة مشروع دبي لاستقطاب أفضل الجامعات العالمية، الذي سيوفر فرصاً تعليمية متميزة لأبناء الإمارات، وتأهيلهم تأهيلاً عالياً يعزز من تنافسيتهم في سوق العمل، هذا بالإضافة لتطوير برنامج تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشروع تجار دبي وغيرها من المشاريع التي تمكن أبناء الإمارات في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

محمد لوتاه

وذكر أحمد محبوب مصبح المدير العام لجمارك دبي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، أن أجندة دبي الاقتصادية تمثل انطلاقة جديدة لتعزيز موقع دبي عاصمة عالمية للمال والأعمال، وخريطة طريق للعقد المقبل بمستهدفات ضخمة تصل إلى 32 تريليون درهم حتى 2033.

وأضاف: إن رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الملهمة تدفع دبي لتصبح أفضل مدن العالم اقتصادياً، حيث تؤدي توجيهات سموه واستراتيجيته الطموحة إلى جعل دبي دائماً الرقم واحد للباحثين عن جودة الحياة والعمل والمعيشة ومضاعفة الاستثمارات.

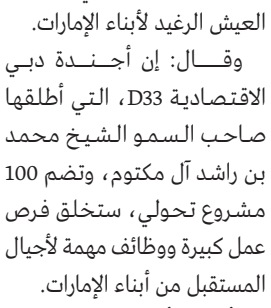
خليفة الزفين

وقال حمد عبيد المنصوري مدير عام هيئة دبي الرقمية: إن إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لأجندة دبي الاقتصادية يمثل محطة فارقة جديدة في مسيرة دبي ودولة الإمارات. وهذه الأجندة تجسد الرؤية القائمة على الرخاء والتنافسية والازدهار والسعادة. وهي تأتي في مرحلة تاريخية تتسم بالتحديات والتغيرات المتسارعة، لتعيد تأكيد أن دبي هي عنوان الطموحات العالية والحيوية الاقتصادية، وهي الاقتصاد الذي لا يعترف بالمستحيل.

وتابع: إننا في دبي الرقمية، واثقون من أن الاقتصاد الرقمي سيكون جزءاً أصيلاً من هذه الأجندة، وعاملاً مهماً من عوامل بناء مستقبل دبي ودولة الإمارات.

وأكدت هالة بدري، مدير عام هيئة الثقافة والفنون في دبي أن النهج الذي تسير عليه الإمارة وفقاً لرؤى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، يجعلها من أسرع المدن نمواً في العالم، ويؤسس لاقتصاد فاعل ستنعكس مخرجاته على مستقبل دبي، لافتةً إلى أهمية أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة التي اعتمدها سموه والهادفة إلى تعزيز مكانة دبي ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية في العالم، ولفتت إلى أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإبداعي في دعم وتحقيق أهداف الأجندة. وقالت: تتناغم الأجندة مع طموحات دبي الرامية إلى مضاعفة إسهام القطاع الثقافي في الناتج المحلي للإمارة إلى 5% بحلول 2026، من خلال رفع عدد الشركات والمؤسسات الإبداعية والثقافية إلى 15 ألف شركة، وتوفير 140 ألف وظيفة في مختلف قطاعات الاقتصاد الإبداعي الذي تطمح دبي لأن تكون عاصمته العالمية.

مشاريع ابتكارية

وأكد محمد علي راشد لوتاه، مدير عام غرف دبي إن أجندة دبي الاقتصادية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، تعكس رؤية سموه الثاقبة لنموذج دبي الاقتصادي الرائد في استشراف المستقبل، مشيراً إلى أن الأجندة طموحة بأهدافها، وثرية برؤيتها، ومبتكرة بمشاريعها.

وذكر أن إطلاق الأجندة التي تضم 100 مشروع تحولي مستقبلي، سيسهم في تعزيز مكانة دبي على الخريطة الاقتصادية العالمية، ويرسخ مكانتها عاصمة للاقتصاد العالمي. وشدد على التزام غرف دبي بتحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وتطبيق أهداف الأجندة، والتعاون مع كل الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص من أجل ترجمة هذه الأهداف إلى واقع يحقق الريادة لدبي واقتصادها.

وقال حامد علي، الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي: إن دبي مؤهلة تماماً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة لأجندة دبي الاقتصادية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وأكد الحرص على مواءمة أهدافه ومبادراته مع هذه المبادرات النوعية ليشارك بقوة في تنفيذ مشروعات الأجندة الاقتصادية بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية في القطاع المالي واستناداً إلى تكامل بنية السوق التنظيمية والأساسية، ليعزز بذلك دوره الحيوي كرافد رئيسي من روافد دعم جهود التنمية الاقتصادية في دبي، إذ وفر السوق على سبيل المثال منصة فعالة لحشد السيولة للشركات المساهمة العامة التي جمعت ما يزيد على 134 مليار درهم من خلال اكتتابات عامة وزيادات لرؤوس الأموال.

هالة بدري

حامد علي

نموذج فريد

وذكر هشام عبدالله القاسم الرئيس التنفيذي لمجموعة وصل لإدارة الأصول أن إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن أجندة دبي الاقتصادية، يؤكد أن الإمارة ماضية في خططها الطموحة لتقدم نموذجاً فريداً على مستوى المنطقة والعالم، رغم التحديات الجمة التي تواجه الاقتصاد العالمي، لتكون جاهزة من عام لآخر. وقال: نعاهد سموه أن نظل سائرين على النهج، وداعمين لهذه الرؤية السديدة التي كانت مصدر إلهام لنا في كل خطواتنا ومشاريعنا.

من جهته، قال خليفة الزفين، الرئيس التنفيذي لمؤسسة مدينة دبي للطيران ودبي الجنوب: إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حدد الآفاق الاقتصادية الطموحة لإمارة دبي طوال عقد كامل من الزمان. وأضاف: نحن ندرك حجم الطموح الذي كشف عنه سموه في الذكرى السابعة عشرة لتوليه مقاليد الحكم. ونحن على يقين من قدرة دبي على إحداث التحولات المنشودة، بفضل إطلاقها 100 مشروع عملاق، ستضعها في فئة خاصة من أكبر مدن العالم. وخلال هذه المرحلة، سيتضاعف الاقتصاد مرات عديدة، وستتكشف فصول أخرى من القوة الاقتصادية التي طالما اشتهرت بها دبي طوال تاريخها، وقدرتها على تجاوز كافة التحديات في طريق نهضتها المستمرة. وسينعكس ذلك بالإيجاب على مناطقنا الحرة وتجارتنا الخارجية، وإضافة المزيد من الممرات التجارية الجديدة، وسنصبح أحد أهم 4 مراكز مالية عالمية، وترسيخ موقعها ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية حول العالم.

الزيودي: مبادرات ملهمة

دبي-البيان

أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، دائماً ما يلهم الآخرين بمبادراته الاستشرافية الطموحة.

وغرد على حسابه في «تويتر»، قائلاً: «دائماً ما يلهمنا سيدي صاحب السمو بمبادراته الاستشرافية الطموحة، واليوم ومع احتفالنا بمرور 17 عاماً على توليه مقاليد الحكم في دبي يطلق سموه مبادرة D33 التي تستهدف مضاعفة اقتصاد دبي وجعلها بين أفضل 3 مدن اقتصادية حول العالم بحلول 2033».

عبدالرحمن آل صالح

عبد الله البسطي

مطر الطاير

سعيد الطاير

مكتوم بن محمد:

محمد بن راشد ألهم الملايين ليتبعوا طموحه

دبي-البيان

قال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، في تغريدة عبر «تويتر»: «إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، منذ شبابه وهو يقود التغيير ويحقق الريادة. حمل الوطن في قلبه وانطلق بشعبه نحو الغد. الشيخ محمد بن راشد آمن بروعة الحلم وألهم الملايين ليتبعوا ركب طموحه، وبقيادته أصبحت الإمارات أرض اللامستحيل، وأبهرت دبي العالم، ومعه ستصبح المركز الاقتصادي الأهم في 2033».

وأرفق سمو الشيخ مكتوم بن محمد التغريدة بفيديو تضمن تصريحات لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، قال فيها: «عندما كنت صغيراً ألعب على شاطئ البحر أنا وأصدقائي، كانوا يبنون بيوتاً رملية على الشاطئ، وأنا كنت أبني في البحر، وكانوا يضحكون، تحقيق الأهداف هذا أمل.. وهذا واجب.. وهذا عمق، لا يوجد خط نهائي للتطور والابتكار والتميز، إن المستحيل وجهة نظر، إن الرؤية الواضحة.. والعزيمة القوية.. والرجال المخلصين يستطيعون تحويل الحلم إلى حقيقة».

تصدرت قائمة المدن الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً

دبي.. الطريق إلى 650 ملياراً مفروش بالفرص الذهبية

دبي-بشارباغ

يشكل النمو المطرد في تدفقات ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي انعكاساً للثقة الراسخة التي تتمتع بها الإمارة في مجتمع المال والأعمال دولياً، حيث بات اسم دبي في قاموس الاستثمار العالمي مرادفاً للنمو وخلق الفرص النوعية في مختلف القطاعات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أيضاً.

وفي ظل مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33) لرفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد دبي من متوسط 32 مليار درهم سنوياً في العقد الماضي إلى متوسط 60 مليار درهم سنوياً للعقد المقبل حتى 2033، بإجمالي 650 مليار درهم خلال السنوات العشر المقبلة، ستقدم دبي للعالم فرصاً استثمارية ذهبية وتفتح أبواباً واعدة للنمو والتوسع انطلاقاً من ميزاتها التنافسية النوعية وبالاعتماد على سياسة التعاون الوثيق والشراكة البناءة مع القطاع الخاص.

فرص مليارية

واستمراراً في العمل على نهج صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، في تحويل التحديات إلى فرص، نجحت دبي بكل اقتدار منذ بداية الجائحة في مواجهة الظروف الاستثنائية التي عاشها العالم وبادرت بخلق فرص مليارية للمستثمر العالمي، حيث استقطبت 1575 مشروع استثمار أجنبي مباشراً بقيمة تفوق 64.4 مليار درهم منذ بداية 2020 حتى نهاية النصف الأول من 2022، وأسهمت هذه المشاريع في توفير ما يقارب 58330 وظيفة.

ورصدت أهم المؤشرات الدولية تنامي جاذبية دبي الاستثمارية على الساحة الدولية، إذ حافظت الإمارة على أدائها المتميز في جذب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن نجحت في استقطاب 492 مشروعاً خلال الأشهر الستة الأولى من 2022، وهو أعلى أداء للإمارة لفترة ستة أشهر على الإطلاق، وبنمو بلغ 80.2% مقارنة بذات الفترة من 2021، بحسب أحدث البيانات الصادرة عن دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي.

وحققت الإمارة المركز الأول عالمياً ضمن قائمة المدن الأكثر جذباً لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، خلال ذات الفترة، وفقاً لبيانات «إف دي آي ماركتس»، قاعدة البيانات الأكثر شمولاً حول الاستثمارات الأجنبية الجديدة حول العالم.

مشاريع جديدة

واستحوذت المشاريع الجديدة على ما نسبته 56% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي استقطبتها دبي، وبلغت قيمة تدفقات رؤوس أموال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي 13.72 مليار درهم (3.73 مليارات دولار) خلال النصف الأول من عام 2022، محققةً نمواً نسبته 14.6% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021. وواصلت الإمارة الحفاظ على صدارتها الإقليمية والصعود إلى المركز الثالث عالمياً في تصنيف استحداث الوظائف من الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد استحداث 15,164 وظيفة خلال النصف الأول من عام 2022، بنمو 33.5% مقارنة بذات الفترة من 2021، بحسب بيانات فاينشال تايمز «إف دي آي ماركتس»، كما حافظت دبي على ريادتها في التوظيف المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدول الخمس الأبرز

وفيما يتعلق بدول المصدر، فقد جاءت الدول الخمس الأبرز في تدفقات رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إمارة دبي في النصف الأول من 2022 على النحو التالي: المملكة المتحدة 36%، الولايات المتحدة 20%، فرنسا 10%، سنغافورة 5%، وسويسرا 4%. فيما جاء ترتيب أبرز خمس دول من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي كالآتي: الولايات المتحدة 18%، المملكة المتحدة 15%، الهند 13%، سنغافورة وفرنسا 4% لكل منهما.

وتصدّر قطاع «المقاولون التجاريون المتخصصون» بنسبة 28% باقي القطاعات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من العام الماضي، يليه قطاع تشييد المباني غير السكنية 12%، قطاع الإسكان وخدمات الطعام 12%، قطاع معالجة البيانات واستضافتها والخدمات ذات الصلة 6%، وتوليد الطاقة الكهربائيّة 4%، أما من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في ذات الفترة، فقد تصدر قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الإسكان وخدمات الطعام بنسبة 11% لكل منهما، يليهما قطاعات تصميم أنظمة الحاسوب والخدمات ذات الصلة، ونشر البرمجيات، والخدمات الإدارية والمساندة، بنسبة 7% لكل منها.

دبي وجهة مفضلة للاستثمار في شتى المجالات | البيان

مراكز أولى

وأظهرت بيانات فاينشال تايمز «إف دي آي ماركتس»، نجاح إمارة دبي في تحقيق الصدارة العالمية في العديد من قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرعية خلال النصف الأول من 2022، إذ جاءت الإمارة في المركز الأول عالمياً من حيث عدد مشاريع أنشطة الصناعات الإبداعية، كما تصدرت كذلك عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في كل من قطاعات: خدمات الأعمال، والخدمات المالية، والنقل والتخزين، والمعدات الصناعية، والمبيعات والتسويق والدعم.

ويضع النمو الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر إمارة دبي في مرتبة متقدمة على مستوى العالم ضمن المقاييس الرئيسية بما في ذلك جذب مشاريع ورؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر، بمختلف أنواعها، سواءً الجديدة أو مشاريع إعادة الاستثمار والدمج والاستحواذ وأشكال الاستثمار الجديدة، حيث بلغت حصة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة 56% من إجمالي عدد المشاريع في النصف الأول من عام 2022، بينما توزعت باقي المشاريع بنسبة 29% لمشاريع أشكال الاستثمار الجديدة، و6% لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال المغامر، و5% لمشاريع الاندماج والاستحواذ، و3% لمشاريع إعادة الاستثمار، و1% للمشاريع المشتركة.

نمو ملحوظ

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية والمصاعب التي فرضتها الجائحة على جميع دول العالم والتي أثرت على تدفق التجارة ورؤوس الأموال بين كل الأسواق الدولية، نجحت دبي خلال عام 2021 في تحقيق نمو ملحوظ في كل المؤشرات الرئيسية بالمقارنة بالعام 2020، حيث تجاوزت القيمة التقديرية لإجمالي تدفقات رؤوس أموال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 26 مليار درهم في عام 2021، بنسبة نمو بلغت 5.5 % مقارنة بعام 2020، من إجمالي 618 مشروعاً تم الإعلان عنها في 2021، وبلغت نسبة نمو مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 36 % في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وتم تسجيل نمو ملحوظ يُقدر بحوالي 36 % في استحداث الوظائف الجديدة بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدر عدد الوظائف الجديدة التي تم استحداثها بـ 24,868 وظيفة لعام 2021، مقارنة بـ18,325 وظيفة لعام 2020.

ويشكل تحقيق دبي لمراكز الصدارة في أبرز مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً الأهمية التي تتمتع بها الإمارة لدى نخبة المستثمرين والشركات الدولية والشركات الناشئة والمواهب العالمية، ويجسد نجاح الإمارة ليس فقط في مواجهة ضغوط التحديات الصحية والاقتصادية العالمية، بل وأيضاً في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة في قطاعات اقتصاد المستقبل.

ويسهم التحديث المتواصل في القوانين والبيئة التشريعية الناظمة للعمل التجاري والاستثماري في مجمل القطاعات في تعزيز قدرة دبي ومرونتها في مواكبة للتطورات والمستجدات العالمية، ويشكل رافداً حيوياً لاستدامة صدارتها الرائدة في اقتصاد المستقبل.

متانة الإمكانيات

ويستفيد مجتمع المال والأعمال العالمي من متانة الإمكانيات الاستراتيجية لدبي من بنية تحتية فائقة التطور ومناطق حرة متخصصة، واستمرار تطوير التشريعات الرامية إلى تشجيع وتسهيل الاستثمار في قطاعات اقتصاد المستقبل كرافعة جديدة تدعم استراتيجية دبي الطموحة لريادة الاقتصاد الرقمي.

وتعتبر المكانة البارزة التي وصلت إليها دبي إقليمياً وعالمياً في كل مؤشرات جذب الاستثمارات الأجنبية ثمرة للجهود الرامية لترسيخ مكانة الإمارة باعتبارها «الوجهة المفضلة عالمياً للاستثمار الأجنبي المباشر»، ووضعت الأسس القوية التي أثبتت كفاءة ومرونة واستقرار واستدامة اقتصاد دبي في مواجهة التحديات العالمية.

ورغم ما يشهده العالم من تحولات وتحديات اقتصادية إلا أن نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية إلى دبي في الأعوام الأخيرة تجسد متانة أسس بيئة الاستثمار في الإمارة، وتؤكد أهمية التعاون الوثيق مع المستثمرين العالميين وتعزيز الشراكة مع دول المصدر ما وضع دبي كنموذج لأفضل الممارسات في جذب وتسهيل الاستثمار وتقديم الرعاية اللاحقة للمستثمرين.

وتعكس قطاعات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة سنوياً تنوّع اقتصاد إمارة دبي وتطور بيئتها الاستثمارية بما يواكب تحولات التكنولوجيا وتطلعات المستثمرين وطموحات رواد الأعمال والمواهب العالمية.

منظومة ريادية لاقتصاد المستقبل

دبي-بشارباغ

تعكس مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تستقطبها دبي سنوياً المكانة المتقدمة التي تحتلها المنظومة الريادية التي بنتها دبي لتشكيل ملامح اقتصاد المستقبل المعتمد على التقنيات الحديثة، وتسهم أجندة دبي الاقتصادية بمستهدفاتها ومشاريعها التحولية في تعزيز صدارة دبي لفرص الاستثمار في تقنيات اقتصاد المستقبل.

وتتطلع أجندة دبي الاقتصادية D33 إلى تقديم تجربة فريدة من نوعها في العمل والتطور قائمة على محاور رئيسية تتجسد في العقول والأفكار الماهرة، والتكنولوجيا المتقدمة، والاقتصاد المبني على الابتكار والمعرفة. وتعزز أجندة دبي الاقتصادية بفضل الرؤى والخطط الاستراتيجية والاستباقية التي تحملها وجهود فرق العمل الوطنية موقع اقتصاد الإمارة باعتباره واحداً من أكثر النماذج الاقتصادية العالمية تطوراً ومرونة وأكثر استقراراً وحصانة في مواجهة الأزمات والتحديات المستقبلية. كما تسعى الأجندة إلى تعزيز التفاعل مع مكونات القطاع الاقتصادي في دبي والإمارات، ورفع مستوى التنافسية وتطوير مسيرة التنمية المستدامة، عبر استثمار الموقع الاستراتيجي المتفرد والمتميز لدبي، وبنيتها التحتية المتطورة لكي تظل الوجهة المفضلة لكبرى الشركات العالمية.

وفي ظل تركيز دبي على تطوير اقتصاد رقمي متنوع ومبدع جاذب للمواهب العالمية المتخصصة ورؤوس الأموال، يتزايد تركيز الاستثمار الأجنبي في الإمارة على القطاعات المرتبطة بالتقنية المتقدمة والخدمات الذكية، ويتجسد هذا التوجه في استحواذ مشاريع الاستثمار متوسطة وعالية التقنية على 62 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول 2022، وتم تسجيل نمو كبير في مشاريع الاستثمار متوسطة وعالية التقنية في 2021 حيث بلغت 67 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في خلال ذلك العام مما يؤكد مكانة دبي وجهة مفضلة لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عالية التقنية، حيث أصبحت الإمارة أحد أهم المراكز العالمية لأفضل المواهب المتخصصة في الاقتصاد الرقمي، وخلال عام 2021، نجحت 84 شركة ناشئة مقرها دبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المدعوم من رأس المال المغامر، تقدر بحوالي 2.34 مليار درهم، الأمر الذي يؤكد جاذبية سوق الابتكار في دبي وتطور بيئتها الداعمة للشركات الناشئة المحلية والعالمية.

أما في 2020، فقد اتجهت 76 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات ذات تقنيات متقدمة ومتوسطة برأس مال قدر بنحو 11.2 مليار درهم، كما أسهمت المنظومة الديناميكية للابتكار وريادة الأعمال ورأس المال المغامر في دبي بتمكين الشركات الناشئة بالمدينة من استقطاب رؤوس أموال تقدر بحوالي 2.36 مليار درهم من خلال 31 صفقة استثمارية في عام 2020.

وتسعى أجندة دبي الاقتصادية إلى أن تكون دبي الرابط الأسرع والأكثر أماناً والأقوى اتصالاً بالعالم، والمقر الأكثر تمكيناً للاستثمارات والشركات الوطنية والعالمية، والمدينة الرائدة عالمياً في الاقتصاد الرقمي، ومركز الاقتصاد المستدام والأكثر تنوعاً وإنتاجية، والبيئة الحاضنة والممكنة للمهارات الوطنية، معتمدة في ذلك على خطط طموحة وفرت الإمارة كافة السبل لتحويلها إلى واقع معاش ملموس، يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق معدلات استثمار غير مسبوقة، ويدعم الحركة التجارية والاستثمارية في دبي.

1575

مشروع استثمار أجنبي مباشراً بـ 64.4 مليار درهم في عامين ونصف العام وفرت 58330 وظيفة

أداء استثنائي

حققت دبي خلال 2020 أداءً استثنائياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ظروف استثمارية بالغة الصعوبة حول العالم نجمت عن انتشار فيروس كورونا وما تسبب فيه من تداعيات اقتصادية، حيث استقطبت في ذلك العام 455 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 24.7 مليار درهم، وبلغ عدد الوظائف التي استحدثتها تلك الاستثمارات الواردة بنحو 18,3 ألف وظيفة. ويتجاوز إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي نفذت في دبي عام 2020، والتي بلغت 455 مشروعاً، المتوسط السنوي البالغ 441 مشروعاً على مدى السنوات السابقة، ليؤكد بذلك متانة أسس الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي إلى جانب مرونتها الاقتصادية وتنوع القطاعات والجاهزية المستقبلية لاستقطاب الاستثمارات.

أجندة «D33» تقفز بها في العقد المقبل إلى 25.6 تريليون درهم

17 تريليوناً إجمالي تجارة دبي الخارجية في 16 عاماً

التجارة الخارجية لدبي تحقق إنجازاً كبيراً وتتوقع قفزات نوعية | البيان

دبي-بشارباغ

تركز أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33» على التجارة الخارجية باعتبارها من أهم روافد الاقتصاد الوطني، كما تأتي في مقدمة القطاعات التي رسخت مكانة دبي عالمياً بوصفها محوراً تجارياً حيوياً على خارطة الاقتصاد العالمي.

وفي ظل المشاريع التحولية والمستهدفات المتضمنة في الأجندة، ستشهد تجارة دبي الخارجية خلال العقد المقبل نقلة نوعية وطفرة هائلة انطلاقاً من المقومات التنافسية المتكاملة التي تتمتع بها الإمارة وبنيتها اللوجستية المتقدمة وارتباطها الوثيق مع أسواق العالم.

وتسعى أجندة دبي الاقتصادية إلى رفع إجمالي حجم التجارة الخارجية من 14.2 تريليون درهم في العقد الماضي إلى 25.6 تريليون درهم للسلع والخدمات للعقد المقبل، (أي بنسبة 80.28 %)، وترتكز دبي في تحقيق ذلك على شبكة واسعة تمتد إلى العديد من دول العالم، وتعكس العلاقات التجارية بين الإمارة وبقية دول العالم نجاح دبي في تطوير هذه العلاقات، إذ يمثل قطاع التجارة الخارجية رافداً أساسياً من روافد اقتصاد دبي، استناداً إلى تاريخ طويل أكدت فيه الإمارة موقعها بوصفها مركزاً محورياً للتجارة العالمية. وشكلت التجارة الخارجية مساهماً رئيسياً في اقتصاد دبي، بفضل توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الهادفة إلى تعزيز الارتباط التجاري والاقتصادي، مع كل اقتصاديات العالم وتوثيق أواصر العلاقات الثنائية مع مختلف الأسواق الدولية الواعدة.

وبحسب رصد أجرته «البيان»، شهدت تجارة دبي الخارجية غير النفطية نمواً هائلاً، حيث فاق إجمالي قيمتها نحو 17.1 تريليون درهم منذ عام 2006 حتى نهاية النصف الأول من 2021، أي في 15 عاماً ونصف العام (186 شهراً)، وذلك وفق الأرقام المعلنة رسمياً. وانطلاقاً من 523 مليار درهم قيمة تجارة دبي الخارجية غير النفطية بنهاية عام 2006، تم تسجيل نمو سنوي بوتيرة متسارعة، لترتفع في 2007 بنسبة 30 % إلى 678 مليار درهم، وواصلت النمو بنسبة 39 % في 2008 لتصل إلى أكثر من 934 مليار درهم.

تجاوز التريليون

وشهد عام 2011 نقلة نوعية في تجارة دبي الخارجية، أضيفت إلى سجل منجزات دبي الاقتصادية والتنموية التي يتم تحقيقها تحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث سجل إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدبي قفزة هائلة ليتخطى حاجز التريليون درهم للمرة الأولى في تاريخه، إذ بلغ 1.1 تريليون درهم بنمو 22 %، مقارنة بتجارة الإمارة الخارجية غير النفطية خلال 2010، وعكس ذلك الإنجاز نمو وقوة ومتانة اقتصاد ودبي وما تتمتع به من مقومات يأتي في مقدمتها ارتفاع تنافسية السوق المحلية، وانفتاحها على الأسواق العالمية وارتفاع جودة المنتج الوطني، وتصاعد مستوى الخدمات المقدمة للمستوردين والمصدرين، واتساع قاعدة الأسواق الدولية التي تتعامل معها دبي، بالإضافة إلى البنية التحتية والخدمية المتطورة وقاعدة الخدمات اللوجستية النوعية التي توفرها دبي للتجارة العالمية.

واستمرت تجارة دبي الخارجية في تحقيق نتائج قوية بقيم تفوق التريليون درهم منذ 2011.

ومع اندلاع جائحة «كوفيد19» في مطلع 2020، نجحت دبي بنهاية العام في اجتياز التحديات التي واجهت التجارة العالمية، واستطاعت الإمارة أن تحقق انتعاشاً قوياً في تجارتها الخارجية غير النفطية مع انتهاء فترة الإغلاق غير المسبوقة التي طبقتها غالبية دول العالم خلال النصف الأول من عام 2020 للحد من انتشار الوباء، فشهد النصف الثاني من العام الماضي عودة سريعة للازدهار في قطاع التجارة الخارجية الذي أظهر قدرة عالية على التكيف السريع مع المتغيرات في بيئة التجارة الدولية، حيث بلغت قيمة تجارة دبي الخارجية في 2020 نحو 1.182 تريليون درهم، وسجلت كمية التجارة في النصف الثاني من العام الماضي نمواً مقارنة بالنصف الثاني من عام 2019 بنسبة 6 % ليصل إجمالي كميتها إلى نحو 100 مليون طن في 2020، مع ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 8 % لتصل إلى 167 مليار درهم فيما بلغت قيمة الواردات 686 مليار درهم وقيمة إعادة التصدير 329 مليار درهم.

14.2
تريليوناً تجارة الإمارة الخارجية في العقد الماضي تتضاعف بنسبة 80 % العقد المقبل

2011
تجاوزت تجارة دبي حاجز التريليون درهم للمرة الأولى في تاريخها بنمو 22 % عن 2010

المقومات التنافسية المتكاملة والبنية اللوجستية المتقدمة والارتباط الوثيق مع أسواق العالم أهم دعائم الاستراتيجية التجارية

التكيف مع الجائحة

وتمكن قطاع التجارة الخارجية من اجتياز العقبات الكبرى التي واجهت حركة التجارة العالمية في 2020 بنجاح كبير، فمنذ أن بدأ العالم بالتكيف مع الجائحة عبر تطبيق إجراءات الفتح التدريجي لإعادة الحركة الاقتصادية إلى وضعها الطبيعي، تسارعت قوة الدفع في انتعاش تجارة دبي الخارجية خلال النصف الثاني من العام، فقفزت قيمة تجارة دبي في الربع الثالث من 2020 بنسبة 34 % مقارنة مع الربع الثاني منه، ومقارنة بالربع الثالث حققت قيمة التجارة الخارجية في الربع الرابع نمواً بنسبة 7 % لتصل قيمتها إلى 326 مليار درهم وهي أعلى قيمة ربع سنوية بلغتها طوال العام 2020، كما سُجلت زيادة في كمية البضائع بالتجارة الخارجية في النصف الثاني من العام بنسبة 6 % مقارنة بالنصف الثاني من عام 2019 لتصل كمية البضائع في تجارة دبي خلال 2020 إلى نحو 100 مليون طن، ما يظهر مدى التعافي السريع الذي حققه القطاع ليؤسس لانتعاش أقوى في التجارة دبي خلال عام 2021، مستفيداً من الآفاق المستقبلية الواعدة بعد استئناف التجارة مع قطر والانطلاق في التجارة مع إسرائيل، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لاستضافة دبي معرض إكسبو العالمي وإطلاقها لخطتها الحضرية 2040 التي تفتح آفاقاً واعدة جديدة لتطور الإمارة وتقدمها الاقتصادي.

قرارات هادفة

واعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في شهر مارس من العام 2021 حزمة من القرارات الهادفة لدعم استعداد دبي ومختلف جهاتها لدخول مرحلة تنموية جديدة، تمتاز بتسارع الإنجازات، ومضاعفة الجهود، والعمل بروح الفريق الواحد لتوفير بيئة يستطيع فيها سكان دبي تحقيق آمالهم وطموحاتهم، والعمل والإنجاز في ظل اقتصاد مزدهر، وتشريعات مرنة، وخدمات حكومية مبتكرة، واعتمد سموه خلال الاجتماع إعادة هيكلة حكومة دبي، وإعادة هيكلة غرفة التجارة في دبي وتشكيل 3 غرف، بالإضافة إلى اعتماد خطة دبي للتجارة الخارجية لرفعها من 1.4 تريليون إلى ما يتجاوز تريليوني درهم سنوياً خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وفي نهاية النصف الأول من العام 2021، سجلت قيمة تجارة دبي الخارجية غير النفطية نمواً قياسياً بواقع 31 % إلى 722.3 مليار درهم مقارنة بـ550.6 مليار درهم للفترة ذاتها من 2020، متجاوزة أيضاً نتائج النصف الأول من العام 2019 والتي سجلت 676 مليار درهم، ما بشر بانطلاقة قوية جديدة لقطاع التجارة الخارجية في دبي في مرحلة ما بعد الجائحة.

وفي ظل النهج الاقتصادي الفريد والسباق الذي خطه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حقق اقتصاد دبي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2022 نمواً بنسبة 4.6 %، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق، وبقيمة إجمالية بلغت 307.5 مليارات درهم، وفقاً للبيانات الصادرة عن مركز دبي للإحصاء.

النقل والتخزين

حقق نشاط النقل والتخزين نمواً ملحوظاً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 بنسبة بلغت 26.3 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، محققاً قيمة مضافة بلغت 35.8 مليار درهم ودافعاً مجمل الاقتصاد نحو النمو بمعدل 2.5 نقطة مئوية، ويشمل نشاط النقل والتخزين جميع الأنشطة التي تعمل في النقل البري للأفراد والبضائع وأنشطة النقل المائي وأنشطة المناولة والتخزين وأنشطة البريد وأنشطة النقل الجوي للأفراد والبضائع والأنشطة الداعمة لها. ويُعتبر نشاط النقل الجوي النشاط الأكثر مساهمة في قطاع النقل والتخزين نظراً لحجم إنتاجه، حيث استفاد بزيادة الطلب على خدمات الناقلات الوطنية، والتي نما عدد الركاب على متنها في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي بنسبة 151 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق متأثراً إيجاباً بإنهاء إجراءات تقييد السفر في معظم دول العالم.

تجارة التجزئة والجملة

ووفق تقرير أصدره مركز دبي للإحصاء، فإن نشاط تجارة التجزئة والجملة استمر في الاستحواذ على النصيب الأكبر من حيث حجم المساهمة، حيث أسهم بنسبة 24.1 % من مجمل اقتصاد الإمارة في أول 9 أشهر من 2022، ويعكس هذا الأداء مجموعة حقائق من أهمها الأداء المتميز لنشاط النقل والتخزين الذي أسهم بنسبة 56 % من مجمل النمو المتحقق على الرغم من أن مساهمته في الاقتصاد بصورة عامة لا تتجاوز 11.7 %، ما يدل على ديناميكية هيكل اقتصاد الإمارة، حيث تؤدي الأنشطة أدواراً تبادلية من حيث تكامل تأثيرها على مجمل الاقتصاد.

وحقق النشاط التجاري في الإمارة قيمة مضافة مقدارها 74 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 لينمو بنسبة 1.6 % مقارنة بالفترة الزمنية نفسها من العام 2021، حيث أسهم بنسبة 24.1 % من مجمل الاقتصاد و 9 % من مجمل النمو المتحقق، ويعتبر نشاط التجارة مؤثراً في مختلف الأنشطة، حيث يعمل ضمنه مجموعة من أكبر الشركات في الدولة والمنطقة وتتنوع تجارتها لتغطي مجموعه كبيرة من السلع سواء كانت سلع استهلاك نهائي أو وسيطة أو سلع رأسمالية.

ومن حيث النمو، تفوق أداء نشاط خدمات الإقامة والطعام في الأشهر التسعة الأولى على جميع الأنشطة الاقتصادية، إذ حقق نمواً بنسبة 28 % بقيمة مضافة بلغت نحو 15.8 مليار درهم وذلك بمساهمة مئوية بلغت 5.1 % في مجمل الاقتصاد، ومساهماً بنسبة 26 % في مجمل النمو المتحقق للفترة، وبلغ حجم الزوار الدوليين إلى إمارة دبي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2022 نحو 10.12 ملايين زائر بمعدل نمو بلغ 163 % وفقاً لبيانات دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي، وذلك تتويجاً لجهود الجهات المعنية بتنظيم الفعاليات والأنشطة الجاذبة للزوار بما في ذلك المؤتمرات والمعارض الدولية والفعاليات والبطولات الرياضية العالمية وكذلك الفعاليات الثقافية والإبداعية المتنوعة وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تزخر بها أجندة دبي على مدار العام.

وأظهر تقرير مركز دبي للإحصاء نمو نشاط العقارات بنسبة 2.5 % مساهماً بنسبة 9.1 % في مجمل الاقتصاد وبنسبة 5 % في مجمل النمو المتحقق كنتيجة لنمو الهوامش العقارية التي تحققت من المبيعات العقارية التي نمت في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، وفقاً لبيانات دائرة الأراضي والأملاك بنسبة 76 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك بفضل التوجيهات الحكيمة للقيادة الرشيدة، وحزم التحفيز الاقتصادي المقدمة من حكومة دبي، إضافة إلى مرونة وجاذبية القطاع، والثقة والشفافية التي يكفلها للمستثمرين ومختلف فئات المتعاملين.

وحققت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نمواً بنسبة 1.2 % في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، مساهمة بما نسبته 10.7% في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة مضافة بلغت 32.8 مليار درهم، مساهمة بنسبة 3 % في مجمل النمو المتحقق.

وتشير بيانات مصرف الإمارات المركزي إلى نمو الائتمان 1.4% ونمو الودائع بنسبة 4.9 % مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتراجع سعر الفائدة على القروض بمعدل 1.1 %، وعلى الودائع بمعدل 15 % الأمر الذي عزّز القطاع المصرفي.

الممرات الجديدة تفتح آفاقاً أوسع للتجارة

دبي-بشارباغ

وسعت دبي خلال السنوات الماضية من ارتباطها الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع العالم في ظل الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، ومع إضافة ممرات تجارية لدبي مع 400 مدينة جديدة حول العالم وإطلاق ممرات دبي الاقتصادية المستقبلية 2033 مع أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وذلك في إطار أجندة دبي الاقتصادية، ستنتقل شبكة علاقات دبي التجارية والاستثمارية الدولية إلى آفاق أوسع من النمو والتطور، وستسهم في تعزيز محورية الإمارة على خريطة التجارة العالمية.

وتتمتع دبي ببنية تحتية لوجستية متطورة، وفي مقدمتها الموانئ والمطارات وشبكة الطرق، إضافة إلى البنية الخدمية والتشريعية العصرية، التي تؤدي دوراً حيوياً في تسهيل انسيابية حركة البضائع والسلع.

وتسهم «دي بي ورلد» في تعزيز الربط التجاري بين دبي وأسواق العالم انطلاقاً من مكانتها عالمياً، كونها مزوداً رائداً للحلول اللوجستية الذكية المتكاملة، والهادفة إلى تمكين التدفق التجاري حول العالم، وتغطي القائمة الشاملة لمنتجاتها وخدماتها جميع نقاط الربط لسلسلة التوريد المتكاملة، بدءاً من المحطات البحرية والبرية، وصولاً إلى الخدمات البحرية والمجمعات الصناعية، إضافة إلى الحلول التجارية القائمة على التكنولوجيا.

وتقدم المجموعة هذه الخدمات عبر شبكتها العالمية المترابطة، التي تضم 190 وحدة تجارية في 69 بلداً عبر ست قارات، ما يعكس حضورها البارز في كل من الأسواق ذات معدلات النمو المرتفعة والأسواق المتطورة على حد سواء، وتحرص في كل مواقع عملياتها على دمج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة في أنشطتها، وتسعى لتقديم مساهمة إيجابية للاقتصادات والمجتمعات التي تعمل فيها.

ترقية بيئة الأعمال.. انطلاقة جديدة لاقتصاد دبي

نمو متسارع للشركات الجديدة بمناطق دبي المختلفة | أرشيفية

دبي-بشارباغ

تتجه بيئة الأعمال في دبي بانطلاقة جديدة نحو مستقبل مزدهر، يزخر بنمو مستدام وفرص مجزية، في ظل أجندة دبي الاقتصادية D33، وما تتضمنه من أولويات ومستهدفات ومشاريع تحولية.

ومع مسيرة التطوير والتحديث المستمر، التي شهدها مناخ الاستثمار في دبي خلال السنوات الماضية، ركزت الأجندة بشكل رئيسي على الارتقاء بالمقومات والإمكانات التنافسية، التي يتمتع بها اقتصاد دبي مع الاهتمام بالقطاع الخاص، عبر تمكين الاستثمارات والشركات الوطنية والعالمية ودعم الشركات الريادية، كما تستهدف الأجندة رفع تنافسية قطاع الأعمال، ووصول حجم استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التطويرية من 790 مليار درهم إلى تريليون درهم حتى عام 2033.

وبالنظر إلى بنود الأجندة الشاملة والمتكاملة، فمن المؤكد أن قاعدة المستثمرين الحالية في دبي، والتي تتضمن أكثر من 300 ألف مستثمر من مختلف الجنسيات ستشهد توسعاً وتنوعاً بشكل كبير، خلال الفترة المقبلة.

رخصة موحدة

وضمن الحزمة الأولى من المشاريع التحويلية يشكل إطلاق رخصة دبي الموحدة، لتوفير هوية تجارية موحدة لجميع الشركات وفي جميع المناطق، والتي سيتم استخدامها في كل الإجراءات الحكومية والمصرفية، مما يسهم في تسهيل ممارسة الأعمال في دبي، خطوة مثالية من شأنها رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتكامل الإجراءات وتبسيط المعاملات، مما يحدث نقلات نوعية في حركة تأسيس الأعمال والمشاريع، وينعكس إيجاباً على جاذبية دبي للمستثمرين ورواد الأعمال.

«ساندبوكس دبي»

ويمهد إطلاق «ساندبوكس دبي» للسماح باختبار وتسويق المنتجات والتقنيات الجديدة، بهدف أن تكون دبي مركزاً رئيسياً لاحتضان الابتكارات، الطريق أمام المبدعين والرياديين لتحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشاريع تجارية ناجحة، والانطلاق من دبي نحو آفاق أوسع للنمو على الساحة الإقليمية والعالمية.

شركات جديدة

وفي ظل مرونة وكفاءة منظومة العمل في دبي واستمرارها في تبني السياسات الاقتصادية الملائمة، ومواصلة تطويرها وتعزيز حيوية الاقتصاد، تشهد حركة تأسيس الأعمال نمواً قوياً بشكل مستمر وثابت، حيث شهدت دبي خلال العام 2022 تأسيس 88235 شركة جديدة، تم ترخيصها من قبل دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي مقارنة بـ 72152 شركة في 2021، وبذلك تحقق حركة تأسيس الشركات الجديدة في الإمارة نمواً بنسبة 22%، وفقاً لبيانات منصة خريطة دبي للأعمال التابعة لقطاع الترخيص والتسجيل التجاري في الدائرة.

- رخصة دبي الموحدة هوية تجارية لجميع الشركات وفي جميع المناطق
- «ساندبوكس دبي» خطوة مهمة لجعل دبي مركزاً رئيساً لاحتضان الابتكارات
- تأسيس 88235 شركة جديدة خلال عام 2022

مستثمرون جدد

وبلغ عدد المستثمرين الجدد في ملكية الرخص الصادرة عن قطاع الترخيص والتسجيل في دبي خلال العام الماضي 174212 مستثمراً، واستحوذت الرخص المهنية على الحصة الأكبر من رخص الأعمال الجديدة في 2022، حيث تم إصدار 44912 رخصة مهنية، بالإضافة إلى 42897 رخصة تجارية إلى جانب 426 رخصة صناعية. وتعكس النتائج الإيجابية لتقرير حركة الأعمال التسهيلات المتعلقة بمزاولة الأعمال، وتبسيط الاشتراطات والإجراءات، بالإضافة إلى التملك الكامل للمستثمرين الأجانب، والذي يُعد خطوة محورية في منظومة العمل الهادفة لخلق مناخ استثماري متميز يتمتع بالشفافية والمرونة، وتوفير العديد من الخيارات المتنوعة للاستثمار في قطاعات مختلفة، وإتاحة فرصة مثالية لمزاولة الأعمال بسهولة، وثقة في الآفاق الواعدة للاقتصاد الوطني والارتقاء بتنافسية بيئة الأعمال إلى مستويات رائدة عالمياً.

وتولي دبي في إطار تعزيز مناخ الأعمال على التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص، بما يقوم به القطاع الخاص من دور مؤثر وفاعل في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرؤية الطموحة لدبي، حيث يتم العمل بشكل متواصل على توفير كل ما يلزم لتسهيل مزاولة الأعمال بإمارة دبي، وضمان التوسع والنمو، ويعد تكاتف الجهود والشراكة المستمرة بين القطاعين الحكومي والخاص من الركائز الأساسية نحو إطلاق مشاريع ومبادرات مشتركة ذات قيمة مضافة، تعزز اقتصاد دبي، وتوفر بيئة خدمية مرموقة لمجتمع الأعمال، وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية المتبعة.

جاذبية دبي السياحية.. حيوية متجددة وآفاق واعدة

دبي-بشارباغ

استحوذ القطاع السياحي على حيز محوري ضمن أولويات أجندة دبي الاقتصادية، حيث تشمل الأولويات الرئيسية للعقد المقبل أن تكون دبي من أهم 3 وجهات عالمية للزائرين في مجالات السياحة التخصصية والأعمال، سيما وأن دبي تعتبر واحدة من أهم الوجهات السياحية على مستوى العالم بفضل امتلاكها خيارات سياحية فريدة.

وبفضل الرؤية السباقة ونهج التنمية الفريد لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حفرت دبي اسمها بحروف من ذهب على خارطة السياحة العالمية، وباتت في صدارة الوجهات المفضلة للسياح من كافة أنحاء العالم.

أسس صلبة

وتعتمد مقومات دبي السياحية على عدة أسس صلبة ومتكاملة، يأتي في مقدمتها معادلة أساسية مكونة من الحيوية والتجدد والابتكار في المعروض السياحي والفندقي والترفيهي، إذ تمضي دبي في رحلة دائمة التجدد والتحديث والإبداع لمفاجأة الزوار وتحفيزهم على القدوم مجدداً والاستمتاع بما تقدمه الإمارة لهم من أرقى الفنادق والمطاعم وخدمات الضيافة وأروع الوجهات والفعاليات الترفيهية والأنشطة، بالإضافة إلى فعاليات الأعمال التي تكتسب أهمية كبرى في استقطاب المزيد من الزوار لحضور المعارض والمؤتمرات المتخصصة في كافة القطاعات، والتي تنظمها وتستضيفها الإمارة على امتداد العام، كما يسهم قطاع الطيران في دعم نمو القطاع السياحي وتحقيق الأولويات المرتبطة به ضمن الأجندة، حيث يوصل كل من مطار دبي الدولي وطيران الإمارات وفلاي دبي توسيع العمليات التشغيلية واستعادة مستويات الأداء المسجلة ما قبل الجائحة والانطلاق إلى آفاق أوسع من النمو خلال الفترة المقبلة.

- الإمارة تستهدف موقعاً بين أفضل 3 وجهات عالمية للسياحة التخصصية والأعمال
- الإمارة تمضي في رحلة دائمة التجدد والإبداع لمفاجأة الزوار

تقدم متسارع

ويواصل القطاع السياحي في دبي إحراز تقدم متسارع نحو تجاوز تداعيات الجائحة مع تبني المرونة والديناميكية في التعامل مع التحديات والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم، حيث استقطبت دبي منذ يناير حتى نهاية نوفمبر من العام الماضي 12.8 مليون سائح دولي بنمو 113 % مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2021، وبذلك تستعيد الإمارة 85 % من أعداد السياح للفترة نفسها من عام 2019 ما قبل الجائحة، حيث استقبلت آنذاك 15 مليون سائح دولي بحسب بيانات دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي. مما يعكس سرعة تعافي القطاع السياحي بالرغم من التحديات التي يشهدها العالم. وارتفع عدد ليالي المبيت (الغرف المحجوزة بالمنشآت الفندقية) من يناير لغاية نوفمبر من 2022 إلى 34 مليون ليلة مبيت بنمو 21 %، مقارنة مع العام 2021 الذي سجل 28.1 مليون ليلة مبيت، وبنمو 17 % مقارنة مع 2019 الذي سجل 29.1 مليون ليلة مبيت.

وحافظت الهند على مركزها الأول بين الأسواق المصدرة للسياح إلى دبي خلال 11 شهراً من عام 2022، إذ بلغ عدد الزوار الهنود إلى الإمارة 1.64 مليون سائح بنمو 106 % عن الفترة نفسها من 2021،. وحلت سلطنة عمان في المرتبة الثانية بـ 1.21 مليون زائر مسجلة نمواً بـ 449 % مقارنة بالفترة المقابلة من العام 2021 و29 % مقارنة مع 2019، وارتفعت أعداد السياح من السعودية إلى دبي بـ 185 % إلى 1.11 مليون سائح، وبذلك تأتي السعودية في المركز الثالث.

وبلغ معدل السعر اليومي للغرفة الفندقية 521 درهماً مقارنة مع 418 درهماً في الفترة المقابلة من العام 2021 و405 دراهم في 2019، وارتفع معدل العائد من الغرف المتوفر من 275 درهماً العام 2021 إلى 378 درهماً خلال الـ 11 شهراً من 2022 بنمو 38 %، ومقارنة مع 303 دراهم في 2019.

إشغال فندقي

ورغم زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الفندقي في دبي إلا أن معدل الإشغال الفندقي ارتفع إلى 72.6 % خلال العام 2022 مقارنة مع 65.8 % في 2021، واقترب من معدل الفترة نفسها من 2019 الذي بلغ 74.9 %.

وواصلت دبي استراتيجيتها في تجديد وتنويع المعروض السياحي، وتعزيز حركة الزوار من أسواق سياحية جديدة في العالم بالاستفادة من استضافة إكسبو 2020 دبي والنجاح العالم الساحق الذي حققه الحدث مع اختتام فعالياته في 31 مارس من العام 2022، وأسهم نمو قطاع المعارض والفعاليات في تعزيز أداء القطاع السياحي، واستقطاب المزيد من الزوار إلى الإمارة.

ويأتي انتعاش أداء قطاع السياحة بفضل العروض والتجارب المميزة التي توفرها دبي لزوارها بدعم من الأنشطة التسويقية والحملات الترويجية المتكاملة التي تدعم جاذبية دبي العالمية.

وفي أحدث إنجازاتها، حافظت دبي على المركز الثاني للعام الثاني في مؤشر أفضل 100 وجهة سياحية للمدن في العالم للعام 2022، وذلك بفارق بسيط عن باريس التي احتلت المرتبة الأولى، وذلك وفقاً لمؤشر شركة أبحاث السوق «يورو مونيتور» نشرته قناة «سي إن إن» الأمريكية على موقعها الإلكتروني. كما جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في عدد السياح بتسجيل 12 مليون رحلة سياحية للمسافرين القادمين إلى دبي هذا العام، أي ما يقرب من ضعف أداء العام الماضي. ونوّه تقرير المؤشر بأن معرض إكسبو 2020 دبي الذي استمر حتى مارس 2022 أسهم في تحقيق دبي لتلك المرتبة المتقدمة إلى حدٍ كبير.

دبي تواصل ترسيخ مكانتها عالميا وجهة مفضلة لمختلف فئات السياح | أرشيفية

استراتيجيات التحول الرقمي

دبي تتصدر التنافسية العالمية

- تبني أجندة D33 للإبداعات والتقنيات الحديثة يضيف للاقتصاد 100 مليار درهم
- التحول الرقمي سيكون عاملاً رئيسياً في استدامة القدرة التنافسية لاقتصاد دبي
- الإمارة الوجهة الأبرز لمواكبة أحدث اتجاهات قطاع التقنيات والذكاء الاصطناعي

دبي-وائل اللبابيدي

أكد خبراء في التحول والاستثمار التقني أن أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33» التي اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تضع دبي على خريطة الاقتصاد الجديد القائم على التحول الرقمي وتؤسس لمرحلة مقبلة ستكون فيها دبي أن تكون دبي المنافس العالمي الأول على ساحة الاقتصاد العالمي.

وتهدف دبي تحت أجندتها الاقتصادية الجديدة، D33، إلى مضاعفة حجم الاقتصاد في المدينة خلال العقد المقبل، وتعزيز مكانة دبي كأحد أكبر ثلاثة مراكز اقتصادية في العالم. وتحت الأجندة الاقتصادية، يصل إجمالي الأهداف الاقتصادية إلى أكثر 32 تريليون درهم خلال العشرة أعوام المقبلة، وتتضمن الأجندة تأسيس 100 مشروع تحويلي. وتخطط الأجندة إلى مضاعفة التجارة الأجنبية لتصل إلى 25 تريليون درهم، وإضافة 400 مدينة جديدة لشبكة التجارة الخاصة بالإمارات.

ولفت الخبراء في تصريحات خاصة لـ«البيان» إلى أن تركيز D33 على الاقتصاد الرقمي والمعرفي يتوقع له أن يضيف 100 مليار درهم لاقتصاد دبي سنوياً، كما سيسهم بشكل كبير في تحويل العديد من أفكار وإبداعات الشركات والأفراد من جميع أنحاء العالم إلى مشاريع مبتكرة تسهم في دفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي في دبي وسيكون لها عوائد بعيدة المدى على ازدهار اقتصاد الإمارة والإمارات عموماً، مؤكدين أن الاستثمار في التقنيات الحديثة أصبح وقود محركات الإبداع في القطاعين الحكومي والخاص في الإمارات.

وأضاف الخبراء أن تركيز D33 على دعم ركائز الاقتصاد المعرفي من خلال تشجيع شركات التقنية الناشئة على التحول الرقمي سيكون عاملاً رئيسياً في استدامة القدرة التنافسية لاقتصاد دبي الذي يشكل كذلك ضمانات للمستقبل خصوصاً في ظل التحولات والمتغيرات الاقتصادية التي نراها من حولنا اليوم.

أسامة آل رحمة

نوفل العوالي

التزام راسخ

أكد عمّار المالك، النائب التنفيذي لرئيس مجموعة تيكوم - القطاع التجاري، ومدير عام مدينة دبي للإنترنت أنه بفضل الرؤية المستقبلية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تمكنت دبي من إرساء شراكات راسخة مع أهم صناع التكنولوجيا واستقطاب أفضل المواهب من جميع أنحاء العالم، نظراً لما تقدمه الإمارة من بيئة أعمال جاذبة وتنافسية مدعومة ببنية تحتية متطورة وأطر تنظيمية مرنة.

وأضاف: نؤكد التزامنا الراسخ بتوجيهات قيادتنا الرشيدة، والعمل على تنفيذ رؤيتها لترسيخ مكانة دبي كإحدى أبرز المدن في العالم وأفضل الوجهات التي يرغب الجميع في العيش والعمل فيها. (دبي - البيان)

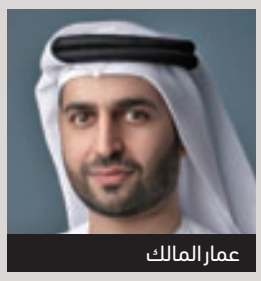
عمار المالك

استثمارات

وقال فيجاي فاليشا، رئيس قسم الاستثمار، في «سنشري فاينانشال» للاستثمار: إن إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن الأجندة الاقتصادية والتي تسعى لجعل دبي أحد المراكز المالية الأربعة الأهم في العالم سيعزز من مبادرات التحول الرقمي في القطاع الخاص ويجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة إلى الإمارة في السنوات المقبلة.

وأضاف: «شهدت دبي خلال النصف الأول من العام 2022 استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 13.72 مليار درهم، هذا بالإضافة إلى رقم قياسي جديد في مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصل إلى 492 مشروعاً، أسهمت في توفير 15164 فرصة عمل خلال النصف الأول من العام الماضي. ومن المؤكد الترحيب والتأهب للهدف الطموح وهو تحقيق استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ 700 مليار درهم، حيث يزيد من فرص العمل الجديدة ويدعم الاقتصاد على نحو كبير، ومن المتوقع أن يضيف التحول الرقمي كذلك 100 مليار درهم لاقتصاد دبي سنوياً. كما ستعزز أجندة دبي الاقتصادية الجديدة من طموحات الإمارات لكي تصبح إحدى الدول الرائدة اقتصادياً ضمن المجموعات المالية الرئيسية».

مبادرات

ومن مبادرة دبي الذكية، واستراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية «بلوك تشين»، إلى استراتيجية دبي للأمن الإلكتروني، واستراتيجية دبي للميتافيرس، واستراتيجية إنترنت الأشياء، وغيرها الكثير، يؤكد خبراء أن سلسة المبادرات التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، فتحت آفاقاً جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تمكين التحول الرقمي وتعزيز التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتطبيقات الذكية وريادة الأعمال في الإمارة، جعلتها ضمن المدن العشرين الأكثر ابتكاراً في العالم، وأسهمت كذلك بوضع الإمارات في المراتب الأولى على العديد من مؤشرات الابتكار العالمية.

ويحظى قطاع التكنولوجيا والاتصالات بأهمية كبيرة لدى كافة الجهات الحكومة والخاصة المعنية به، وعلى رأسها دبي الرقمية والحكومة الذكية، وغيرها من الشركات الخاصة التي لا تتوانى أبداً عن إظهار مدى تقدم وتطور الإمارة، إذ تسعى إلى الاعتماد على التكنولوجيا في جميع مناحي الحياة، لتثبت للعالم أجمع بأن الابتكار هو أحد أهم عوامل تحقيق النجاح.

الاستثمار في التكنولوجيا

وأتى قرار دبي في نوفمبر الماضي باعتماد إنشاء صندوق بقيمة مليار درهم لدعم شركات التكنولوجيا المتقدمة في دبي وتشجيعها على الإدراج في أسواق دبي المالية وبورصتها، كمحفز أساسي للإنتاج التقني في الإمارة ومحرك رئيسي لتحريك عجلة النمو في القطاع وكفالة استدامته، لا سيما مع وجود الاهتمام من قبل المستثمرين للتحرك نحو الاستثمار في هذا القطاع الحيوي في دبي التي باتت بفضل رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وجهة عالمية للابتكار والتطور التكنولوجي، وأحد أهم الأسواق العالمية الواعدة والحافلة بالفرص على مستوى العالم.

مدينة دبي للإنترنت

وتعتبر مدينة دبي للإنترنت اليوم أحد أهم محركات الابتكار الرئيسية في الإمارة ودعم إنجازات رواد الأعمال والشركات العاملة ضمن المدينة والتي تحول بعضها إلى شركات مليارية (يونيكورن) لتنطلق من دبي إلى العالمية، بفضل القيمة الكامنة فيها والآتية من الابتكارات التي تساعد على استغلال الفرص الكامنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تحتاج من يقتنصها.

وتأتي أولوية المدينة اليوم لبناء وتعزيز العلاقات مع الاقتصادات الابتكارية، واستيراد أفضل الممارسات، واجتذاب العقول المبدعة التي تعتبر مفتاح تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير المدن الذكية، لذا فإن التركيز ينصب على تسهيل دخول الشركات التي تتبنى نماذج الأعمال الجديدة، وتمتلك قيمة ابتكارية.

وتسهم مدينة دبي للإنترنت اليوم بالتحول من اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الابتكاري، كونها وجهة لهذه التحولات الخلاقة على المستوى الإقليمي والعالمي، إضافة إلى مسؤولية مدينة دبي للإنترنت بالاستعداد للتغيرات القادمة وتجهيز بيئة الأعمال لتلبية الحاجات الجديدة، وجذب أفضل المواهب العالمية القادرة على أداء متطلبات المرحلة القادمة من التطور الإنساني والتي يصوغها الابتكار.

فيجاي فاليشا

وعملت مدينة دبي للإنترنت عملت منذ تأسيسها على تطوير بيئة الأعمال التكنولوجية، لتمكين دبي من تنويع اقتصادها وتكريسها عاصمة تكنولوجية تضم أهم الشركات العالمية، و12 مركز ابتكار تطور بيئة الأعمال التكنولوجية في المنطقة، لتكون مدينة دبي للإنترنت منصة لتبادل الأفكار والخبرات، ومساعدة الشركات على ابتكار أنماط حياة وحلول ذكية لزيادة كفاءة المدن.

استثمارات كبيرة

ويصل حجم استثمارات صناديق الاستثمار والمحافظ المحلية والدولية في الشركات الناشئة في مدينة دبي للإنترنت حالياً إلى نحو 20 مليار درهم، وذلك منذ تأسيس المدينة قبل 23 عاماً تقريباً، ما يجعلها من أكبر الجهات الداعمة لرواد الأعمال في الإمارة وإحدى أكبر المنصات الإقليمية التي تجمع شركاء القطاع في مكان واحد، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق.

واليوم تستهدف مدينة دبي للإنترنت الوصول بالمبتكرين والعاملين بالمدينة في قطاعات تقنية المعلومات المختلفة إلى نحو 40 ألف شخص خلال السنوات القليلة المقبلة، مقارنة بنحو 25 ألفاً حالياً يعملون في أكثر من 1600 شركة بالمدينة.

استقطاب المواهب

ومع تعدد المقومات التي تتمتع بها الإمارة في عالم المال والأعمال وآفاقها الاقتصادية الواعدة، هناك تركيز من دبي على استقطاب المواهب والكوادر البشرية المتخصصة والمبدعة في كافة القطاعات وخاصة اقتصاد المستقبل الرقمي، إضافة إلى كونها مدينة عالمية والسياسات الحكومية التي تعتمد نهجاً عصرياً ومتطوراً يستشرف ويواكب المستقبل، خصوصاً في مجال البرمجة الجديدة الذكاء الاصطناعي وتسريع تعلم الآلات الذكية.

ويلفت الخبراء إلى أن دبي باتت الوجهة الأبرز لمواكبة أحدث الاتجاهات التي يشهدها قطاع التقنيات والذكاء الاصطناعي.

نقطة تحول

قال أسامة آل رحمة رئيس تطوير الأعمال في بنك الإمارات للاستثمار: «إن خطة D33 تضع دبي على خريطة الاقتصاد العالمي كمنافس أكثر تنافسية وبالتالي أكثر استدامة قائم على التنوع الاقتصاد المعرفي الذي يشكل ضمانات للمستقبل خصوصاً في ظل التحولات والمتغيرات الاقتصادية التي نراها من حولنا اليوم. وأضاف أن المبادرة تخلق بيئة مثالية لشركات اليونيكورن، وستجعل اقتصاد دبي والإمارات أكثر استدامة وتنافسية».

وأضاف آل رحمة: «نعتقد أن مبادرة D33 هي بكل تأكيد نقطة تحول كبرى في ترسيخ مكانة دي كمركز اقتصادي عالمي وفقاً لرؤية وأهداف ومستهدفات واضحة المعالم من شأنها أن تشحذ الهمم في كل القطاعات المساندة وخصوصاً القطاع الخاص نحو ترجمة هذه الرؤية إلى خطط استراتيجية».

وتابع أن «نجاحات دبي تتواصل وهي أيضاً تؤسس للمرحلة المقبلة التي ستكون فيها دبي المنافس العالمي الأول على ساحة الاقتصاد العالمي، وأعتقد أن دبي جديرة بهذه المكانة العالمية لأنها أسست لمثل هذه الرؤية العالمية منذ أمد بعيد والانطلاق نحو الأفق العالمي، مع توفر الجهاز التنفيذي اللازم لترجمة هذه الرؤية نجاحات على أرض الواقع. كما أؤكد أن هذه الرؤية تضعنا كقطاع خاص ومؤسسات مالية وتقنية أمام تحدٍ كبير لمحاولة الاستلهام من هذه الخطة ووضعها ضمن خططنا المؤسساتية لإكمال هذه الخطة المباركة».

الاقتصاد الجديد

ومهدت الطموحات التي حملها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لقطاع التكنولوجيا لبناء الاقتصاد الجديد في المنطقة والذي مكّن الشباب الجديد من الابتكار وخلق نماذج عمل جديدة تناسب واقعه وطموحاته المستقبلية».

ومنذ إطلاقها قبل ست سنوات تقريباً، أتاحت مبادرة «مليون مبرمج عربي» إحدى مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، والتي أشرفت عليها مؤسسة دبي للمستقبل، تمكين المواهب بالمهارات الرقمية الأساسية، بما في ذلك تطوير البرمجيات وتطبيقات الهواتف المتحركة، والتحليلات الرقمية، وقد انعكست نتائج المبادرة بالفائدة على الشباب العربي في المنطقة، وعلى الشركات الإقليمية والعربية التي لديها حاجة ماسة لتوظيف المواهب الرقمية. وفتحت المبادرة باب الفرص واسعاً، لأكثر من مليون مبرمج عربي للانطلاق في مشاريع جديدة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة المطلوبة في سوق العمل، مثل علوم البيانات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن الإلكتروني وتعلم الآلة، وغيرها.

أبواب مذهلة

وقال نوفل العوالي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «أوبفيوس تكنولوجيز» أنه لطالما وضعت دبي معايير عالية للابتكار والتكنولوجيا ووضعها الاقتصادي العام، حيث تقدم نفسها كمدينة فاخرة لتكون جزءاً منها. إن إعلان الإمارة الأخير عن الأجندة الاقتصادية D33 التي تم تحديدها استراتيجياً للعقد القادم لا بد أن يدعو إلى مزيد من التقدم في تنميتها الاقتصادية. وأضاف: «إن تقديم 100 مشروع تحويلي بهدف الوصول إلى أكثر من 32 مليار درهم ومضاعفة معاملاتها الدولية لتصل إلى أكثر من 25 تريليون درهم على مدى العقد القادم سيفتح أبواباً مذهلة أمام المنطقة».

مركز دبي المالي
بوابة الشركات نحو العالمية

تعزيز مكانة الإمارة شريكاً استثمارياً موثوقاً أمام المؤسسات الضخمة والشركات الناشئة

دبي-أحمد صديق

يلعب مركز دبي المالي العالمي دوراً رئيساً في أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33»، والتي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث أكد سموه بمناسبة الإعلان عن الأجندة أن «دبي ستكون ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية».

ويتعاظم دور المركز في أجندة دبي بالنظر إلى ما تضمنته من تطوير برنامج تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد 400 شركة ذات إمكانيات عالية ودعم بناء القدرات والتوسع عالمياً لهذه الشركات.

وقال عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي: «إن أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33»، التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تعكس النهج الطموح الذي غرست مفاهيمه في كل مفاصل الإدارات الحكومية في دبي، جاعلاً منها قوة اقتصادية عالمية تتصدر المشهد الدولي في السباق نحو التطوير والابتكار واستشراف المستقبل في المجالات والقطاعات كافة».

وأضاف: «انطلاقاً من هذه الرؤية الواعدة، كرسنا جهودنا في مركز دبي المالي العالمي على مدار السنوات الماضية من أجل توسيع نطاق الخدمات المالية التي نقدمها والارتقاء بأداء القطاع على جميع الأصعدة. وسنواصل دورنا الريادي من خلال إطلاق مبادرات تنسجم مع أهداف أجندة دبي الاقتصادية «D33» وتسهم في ترسيخ مكانة دبي ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية بحلول عام 2033».

وتابع: «أمامنا مسيرة عنوانها المثابرة وتكثيف كل الجهود بوتيرة غير مسبوقة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف أجندة دبي الاقتصادية «D33»، وسنركز عملنا على إطلاق مبادرات التكنولوجيا المالية والابتكار، وسنحرص على مواصلة تطوير القوانين والأطر التنظيمية، والعمل على خلق أنماط فكر اقتصادي مؤثر وفعال للمضي قدماً نحو مستقبل زاهر لقطاع مالي عالمي قائم على منظومة اقتصادية مبتكرة».

مبادرة مهمة

من جانبه، قال وليد سعيد العوضي، الرئيس التنفيذي للعمليات في سلطة دبي للخدمات المالية: «تعتبر أجندة دبي الاقتصادية «D33» إحدى المبادرات المهمة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وهي دليل آخر على حرص القيادة على اتخاذ إجراءات ملموسة لتقديم رؤية مستقبلية تركز على ازدهار الدولة وتضع دبي والإمارات بين المراكز الاقتصادية العالمية الرائدة، وهو الهدف الأسمى الذي نتشاركه في سلطة دبي للخدمات المالية».

وأضاف: «نضع أهدافاً عالية على نحو مستمر، ونعمل على بناء نظام مالي ليكون أحد أفضل الأنظمة المالية على مستوى العالم، وتستند جميع إجراءاتنا وقراراتنا وخططنا على هدف ترسيخ مكانة دبي ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية حول العالم بحلول عام 2033، وهي مهمة سنعمل على إنجازها بكل إخلاص بصفتنا جهة تنظيمية للشركات داخل مركز دبي المالي العالمي».

نمو

ويعد «دبي المالي العالمي» مركزاً دولياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وواحداً من أكثر وأهم المناطق الحرة ازدهاراً في الإمارات، حيث يسهم في ترسيخ أسس النمو والازدهار الاقتصادي للدولة، ويعمل على الوفاء بالتزاماته تجاه تشكيل ملامح مستقبل القطاع المالي وضمان مقوماته وتطوره. ونجح المركز منذ نشأته في ترسيخ مكانته وجهة رئيسية للشركات المالية العالمية وكذلك الناشئة.

وتأسس المركز في العام 2004، وكان أهم ما يميزه أن له نظاماً قضائياً وسلطة مستقلة تخضع للأنظمة الدولية، إضافةً إلى البورصة المالية العالمية، والمنطقة الحرة التي تتيح تقديم خدماته لأحد المجتمعات التجارية الأكثر تنوعاً في المنطقة بأكملها. كما يعتبر مركزاً مالياً داخلياً يقع في منطقة حيوية تجمع بين الشرق والغرب، الأمر الذي يوفر منصة آمنة للمؤسسات التجارية والمالية التي ترغب في تأسيس الأعمال وبلوغ الأسواق الناشئة في المنطقة.

ويتضمن المركز نظاماً بيئياً للأعمال نابضاً بالحياة يضم 29700 محترف يعملون عبر أكثر من 4031 شركة نشطة منها 1252 شركة تعمل بالتمويل والابتكار تستفيد من النظام القضائي المستقل القوي والإطار التنظيمي للمركز، ومن التبادل المالي العالمي والبنية الملهمة وخدمات الدعم الممكنة. ويضم المركز 72 دولة يبلغ عدد سكانها 3 مليارات نسمة، وناتج محلي إجمالي يبلغ 7.7 تريليونات دولار.

ويحتضن المركز 17 من أصل أفضل 20 بنكاً في العالم، و25 من أصل أهم 30 بنكاً من البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً، و5 من أصل أفضل 10 شركات تأمين، و5 من أصل أبرز 10 شركات في مجال إدارة الأصول، وغيرها العديد من الشركات الرائدة على مستوى العالم.

تدفقات التجارة والاستثمار

ومع سجل حافل لمدة تقارب 19 عاماً في تسهيل تدفقات التجارة والاستثمار عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا، نجح المركز في ربط هذه الأسواق سريعة النمو باقتصاديات آسيا وأوروبا والأمريكتين عن طريق دبي. كما أسهم المركز في تعزيز مكانة الإمارة كشريك استثماري موثوق للمؤسسات الضخمة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بفضل التحديث المستمر لكل المنظومات المالية والإدارية والتنظيمية.

وتتمثل رؤية المركز في قيادة مستقبل التمويل، حيث يقدم اليوم

مركز دبي المالي يسهم في تعزيز مكانة الإمارة كشريك استثماري موثوق للمؤسسات الضخمة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة | أرشيفية

4031
شركة نشطة في المركز منها 1252 تعمل بالتمويل والابتكار

29700
عدد القوة العاملة في نظام بيئي للأعمال نابض بالحياة

72
دولة في المركز سكانها 3 مليارات نسمة وناتج محلي 7.7 تريليونات دولار

عيسى كاظم

وليد العوضي

عيسى كاظم: التركيز على إطلاق مبادرات التكنولوجيا المالية والابتكار

وليد العوضي: بناء أحد أفضل الأنظمة المالية على مستوى العالم

أداء

نجح المركز في تسجيل نمو قوي خلال النصف الأول من العام الماضي، فقد نما إجمالي عدد الشركات المسجلة والنشطة في المركز، حيث انضمت 537 شركة جديدة بزيادة قدرها 11 %، وبذلك يرتفع إجمالي عدد الشركات المسجلة من 3297 إلى 4031 شركة مع نهاية يونيو 2022، بزيادة قدرها 22% على أساس سنوي، إذ أسهم هذا النمو في تسريع خلق فرص عمل بوتيرة غير مسبوقة منذ إطلاق المركز ليغدو أكبر تجمع للمواهب ضمن القطاع المالي في المنطقة وأكثرها تنوعاً، في حين واكب ذلك النمو ارتفاع في الطلب على المساحات التجارية في المركز. وشهدت الأشهر الستة الأولى من 2022 ارتفاع عدد شركات التكنولوجيا المالية وشركات الابتكار المسجلة في المركز إلى 599 شركة مقارنة بـ 406 شركات، محققة ارتفاعاً بمعدل 23% على أساس سنوي. وشملت قائمة العملاء الجدد «بوابة ترابط»، أول منصة مصرفية مفتوحة مرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، و«كي إم إم آر سي إيه هولدينغز» المزود الرائد لحلول التكنولوجيا الرقمية والتي تتخذ من دبي مقراً لها، و«ون جلوبال بروكنج» الشركة الرائدة في قطاع التأمين، وغيرها.

واحدة من أكثر بيئات التكنولوجيا المالية ورأس المال الاستثماري شمولاً في المنطقة، بما في ذلك حلول الترخيص الفعالة من حيث التكلفة، والتنظيم المناسب للغرض، وبرامج التسريع المبتكرة، وتمويل الشركات الناشئة في مرحلة النمو.

وقد عززت دبي مكانتها بوابة رئيسة للشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا فيما يتعلق بتبني ونشر تقنية «فينتك» المالية، عبر مركز دبي المالي العالمي الذي أظهر نشاطاً لافتاً خلال السنوات الأخيرة في استقطاب الشركات المتخصصة في التقنيات المالية.

وقد نجحت جهود المركز في جعل دبي عاصمة عالمية للتقنيات المالية الجديدة بفضل ما يمتلكه من مزايا، وفي مقدمتها إطاره التنظيمي الصديق للأعمال الذي بات يحظى بتقدير هائل من جانب مالكي شركات «فينتك» ورواد الأعمال الذين أسسوا فروعاً لشركاتهم داخل المركز، كون هذا الإطار قد أتاح لهم إقامة حوار مباشر مع المسؤولين القائمين على تنظيم أعمالهم، الأمر الذي تمخض في النهاية عن حل كل مشكلاتهم والاستجابة لمطالبهم على نحو وفر لهم بيئة مثمرة وبنّاءة للعمل.

ونجح المركز في استقطاب 600 شركة ناشئة، وأن شركات «فينتك» التي تتخذ من المركز مقراً رئيساً حصلت خلال 90 أشهر من العام الماضي على تمويل تقدر قيمته ملياري درهم «559 مليون دولار» من «فينتك هايف»، وهي الحاضنة التي تتبع المركز وتتخصص في دعم شركات «فينتك» وتزويدها باحتياجاتها من التمويل والتدريب.

محكمة

وتم خلال العام الماضي إطلاق المحكمة الأولى من نوعها عالمياً للشركات والمؤسسات العالمية العاملة في مجالات الاقتصاد الرقمي، وتشكيل فريق عمل عالمي من المحامين وخبراء الصناعة لإعداد قواعد المحكمة التخصصية الجديدة، وذلك ضمن مجموعة جديدة من القواعد التخصصية الأولى من نوعها عالمياً على مستوى قطاع المحاكم، والخاصة بدائرة محكمة الاقتصاد الرقمي. وبذلك تواصل محاكم مركز دبي المالي العالمي استراتيجيتها التي تستهدف تزويد دبي وقطاع المال والأعمال العالمي بمجموعة متكاملة من خدمات تسوية المنازعات التي تمثل نقلة نوعية رائدة تتخطى الإطار التقليدي للخدمات المتعارف عليها في المحاكم العامة، حيث يعزز إطلاق المحكمة الأولى من نوعها عالمياً قدرة الشركات والمؤسسات العالمية العاملة في مجالات الاقتصاد الرقمي على التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمستقبلية لهذا القطاع الواعد، الذي يعد أحد أسرع القطاعات نمواً.

كذلك أعلن المركز عن إطلاق حاضنة «استديوهات المشاريع» الجديدة والأولى من نوعها في العالم والتي تركز حصرياً على قطاع التمويل الشامل وتقنيات الأصول الرقمية. وجاءت هذه المبادرة في إطار مساعي المركز المالي لتحقيق أهداف استراتيجيته عبر استقطاب ألمع العقول وأفضل الشركات من مختلف أنحاء العالم إلى دبي ودعمهم بكل السبل اللازمة لتمكينهم من تطوير واختبار وإطلاق المشاريع الناشئة الجديدة، والمشاريع القابلة للتوسع، ومشاريع الشركات، بأسلوب سريع وعالي الجودة وعلى نطاق واسع. وتمثل حاضنة «استديوهات المشاريع» مؤسسات مبتكرة تعمل بشكل استباقي على تأسيس الشركات الناشئة والاستثمار فيها ومساعدتها لتحقيق النجاح باستمرار عبر إمكاناتها الداخلية الخاصة. وينشط أكثر من 730 استديو للمشاريع حول العالم، تأسس أكثر من 50% منها خلال السنوات الخمس الماضية.

شركات

وعزز مركز دبي المالي العالمي مكانته كمركز للمواهب والابتكار ووجهة مفضلة للشركات العالمية، حيث أعلنت العديد من الشركات العالمية عن فتح مقراتها الإقليمية في دبي إيماناً منها بقدرتها على التوسع في المنطقة عبر بوابة المركز ولتحقيق الانتشار العامي من دبي.

فقد افتتحت «رابيد»، الشركة العالمية المتخصصة في تقديم التكنولوجيا المالية كخدمة، مقرها الجديد في دبي. ويؤكد استثمار «رابيد» في الإمارة ثقتها العالية في جاذبية دبي التي تضمن استقطاب ألمع المواهب العالمية، كما تؤمن الشركة بأن تأسيس حضورها في الدولة يمنحها قدرة عالية لاغتنام الفرص السانحة في أسواق المنطقة.

كذلك قامت مؤسسة الشبكة الحكومية الصينية «ستيت جريد»، التي تعتبر أكبر مؤسسة للمرافق الكهربائية العامة في العالم، بافتتاح مكتب لها في مركز دبي المالي العالمي، ليكون أول مكتب تقوم المؤسسة التابعة لحكومة الصين بإنشائه في الإمارات. ويعمل المكتب الجديد على دعم المنطقة للدفع قدماً بعجلة تحول الطاقة من خلال تركيزه على نقل الكهرباء وتوزيعها عبر مجالات أعماله الأساسية والمتمثلة بالاستثمار في شبكات الطاقة الكهربائية وبنائها وتشغيلها.

كما منح المركز شركة «سكون» ترخيصاً لمزاولة أعمالها وتعزيز فرص نموها في السوق، حيث تسهم في تشجيع الشركات وحاضنات الأعمال التي تعمل على توفير المشاريع والمواهب الجديدة والمبتكرة. كما ستستهل «سكون» أعمالها تحت مظلة منصة مركز دبي المالي العالمي وستشرع بمزاولة نشاطات الاكتتاب بصورة حصرية نيابة عن المنصة الرئيسية، حيث ستعزز هذه الميزة الفريدة مكانة «سكون».

واختار البنك التجاري السويسري الدولي «بي آر إي دي» مركز دبي المالي العالمي ليكون مقراً إقليمياً له في المنطقة. وسيتسنى للبنك الاستفادة من إمكانات المركز لإطلاق العنان لخبراته المتخصصة في تمويل السلع الأساسية عبر أسواق منطقة الخليج الديناميكية، مع التركيز على السوق المحلي في الإمارات.

كذلك أعلنت «داروين بوكس» تعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بافتتاح مكتب جديد في المركز، في خطوة تهدف إلى تحقيق نمو بنسبة 400 % في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومواصلة خدمة قاعدة عملائها المتنامية في المنطقة. وتسهم «داروين بوكس»، التي تأسست في عام 2015 كأول منصة لتكنولوجيا الموارد البشرية قائمة على الهواتف المتحركة، في تمكين خدمات الموارد البشرية الرقمية لما يزيد على مليوني موظف في أكثر من 700 مؤسسة حول العالم.

الصناعة الخضراء

قاطرة دبي للتنمية المستدامة

دبي-أحمد صديق

أولت أجندة دبي الاقتصادية D33، والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أهمية كبيرة للصناعة الخضراء والمستدامة في الإمارة، بما يشمل تطبيق أحدث معايير الصناعة ودعم تصدير المنتجات الخضراء واعتماد إطار لتداول أرصدة الكربون في سوق دبي المالي.

وتعرف الصناعة الخضراء والمستدامة بأنها تلك الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتجددة والحد من المخلفات، وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير للتقليل من التأثير السلبي على الصحة والبيئة وتحسين كفاءة الطاقة، مما يؤدى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وكذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة اعتماداً على استخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة.

استراتيجية

وفي هذا الصدد، أكد عبدالناصر بن كلبان، الرئيس التنفيذي لشركة «الإمارات العالمية للألمنيوم» في تصريحات خاصة لـ «البيان» على الأهمية الكبيرة لأجندة دبي الاقتصادية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والتي تضم 100 مشروع تحولي، وبمستهدفات اقتصادية طموحة تسعى إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد المقبل، وصولاً إلى عام 2033، وترسيخ موقعها ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية حول العالم.

ماجدة العزعزي

وقال إن إطلاق مخطط دبي للصناعة الخضراء والمستدامة بما يشمل تطبيق أحدث معايير الصناعة ودعم تصدير المنتجات الخضراء، يتوافق تماماً مع استراتيجية دبي في التحول نحو التنمية الصناعية المستدامة، والتي تنتجها الإمارة في أعمالها منذ سنوات.

وحول دور الشركة وصناعة الألمنيوم في دعم أجندة دبي، قال بن كلبان: الألمنيوم معدن خفيف الوزن وعالي المتانة، وله القدرة على توصيل الكهرباء والحرارة ومقاومة التآكل، والأهم من ذلك أنه قابل لإعادة التدوير بشكل لا نهائي. والتوقعات المستقبلية لصناعة الألمنيوم على المدى الطويل تعتبر إيجابية للغاية، لأن هذه الخصائص تعني أن الألمنيوم مادة أساسية لتطوير مجتمعات أكثر استدامة، حيث يدخل في تصنيع كل شيء من السيارات الكهربائية إلى توربينات الرياح. ويتوقع المعهد الدولي للألمنيوم نمو الطلب على المعدن بنسبة تتراوح بين 50% و80% بحلول العام 2050.

استدامة

وأضاف: نرى في «الإمارات العالمية للألمنيوم» أن جميع جوانب الاستدامة مهمة، ولذا نؤمن أنه من المهم تصنيع الألمنيوم بمسؤولية، ونولي أهمية خاصة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويعتبر إنتاج الألمنيوم حالياً إحدى أكثر الصناعات المُنتجة لانبعاثات الكربون، وتمثل إزالة الكربون واحداً من أهم التحديات التي يواجهها قطاع صناعة الألمنيوم العالمية، ولكننا في الشركة نحرز تقدماً تدريجياً في تحقيق هذا الهدف.

وقال إنه في 2021، أصبحت «الإمارات العالمية للألمنيوم»، أول شركة في العالم تنتج الألمنيوم تجارياً باستخدام الطاقة الشمسية، حيث يُعزى حوالي 60 % من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في صناعة الألمنيوم العالمية، إلى توليد الكهرباء.

عبدالناصر بن كلبان

سعود أبو الشوارب

عبدالناصر بن كلبان: «الإمارات للألمنيوم» أول شركة في العالم تنتج الألمنيوم باستخدام الطاقة الشمسية

سعود أبو الشوارب: دبي تحرص على بناء قطاع صناعي قوي ومستدام يتمتع بتنافسية عالمية عالية

ماجدة العزعزي: سياسات دبي عامل جاذب لمشاريع وأفكار متميزة في الصناعة الخضراء

علي الشيراوي: دور مهم للرقمنة في استحداث طرق حديثة للإنتاج الصناعي النظيف والمستدام

حسن الهزيم: أهمية كبيرة للتمويل الحكومي والتسهيلات لإنجاح مشروعات القطاع الخاص

دور التكنولوجيا في الصناعة الخضراء

- التحول نحو اقتصاد يتطلب مهارات مميزة لإنجاز الأعمال
- توفير بدائل للطاقة المتجددة عبر استخدام التقنيات
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل بالاعتماد على الوقود النظيف
- تخضير القطاعات الاقتصادية لتخفيض نسب الانبعاثات الكربونية

وخلال السنوات الأخيرة، أعلنت دبي عن العديد من المشروعات الصناعية العملاقة التي تدعم خططها في الانتقال إلى الطاقة النظيفة، ومنها «مشروع الهيدروجين الأخضر»، الذي نفذته هيئة كهرباء ومياه دبي «ديوا» بالتعاون مع «إكسبو 2020 دبي»، و«شركة سيمنس للطاقة» في «مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية»، ويعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنتاج «الهيدروجين» باستخدام الطاقة الشمسية.

وفي مشروع رئيس آخر للطاقة الخضراء تم الإعلان عنه مؤخراً في دبي، وقعت مجموعة «إينوك» اتفاقية مع شركة الصناعات الثقيلة اليابانية «IHI»، بهدف إنشاء وحدة تصنيع هي الأولى من نوعها لـ «الأمونيا الخضراء»، والتي تعتبر أحد أبرز حلول الوقود الخالي من انبعاثات الكربون ذات الجدوى الاقتصادية العالية من حيث فاعليتها العملية، وكلفتها المنخفضة، وسهولة التعامل معها، فضلاً عن كونها تنتج الهيدروجين بمعدلات كثافة مرتفعة.

حسن الهزيم

تنافسية

وقال سعود أبو الشوارب، النائب التنفيذي لرئيس مجموعة «تيكوم» للقطاع الصناعي: لطالما حرصت دبي على بناء قطاع صناعي قوي ومستدام يتمتع بقدرة تنافسية عالية لجذب الاستثمارات من جميع أنحاء العالم، ما ساهم في تحويل دبي إلى وجهة رئيسة رائدة للاستثمارات الصناعية.

وأضاف: بصفتنا أحد أكبر المراكز الصناعية في المنطقة ومساهماً أساسياً في تنفيذ حملة «اصنع في الإمارات»، توفر مدينة دبي الصناعية بيئة أعمال متكاملة ومرنة تتيح لكبرى الشركات العالمية والإقليمية فرص النمو والتوسع. ومنذ إطلاق مدينة دبي الصناعية في عام 2004، سعينا بشكل دؤوب إلى تحقيق رسالتنا المتمثلة في الارتقاء بالمنظومة الصناعية وبيئة التصنيع المتكاملة في الدولة.خطط

وقالت الدكتورة ماجدة العزعزي رئيس مجلس إدارة شركة «إم جلوري القابضة»: إن الامارات لازالت تعمل جاهدة إقليمياً وعالمياً لوضع الخطط والمبادرات الداعمة للاقتصاد المستدام، وذلك من خلال العديد من البرامج والسياسات في مختلف المجالات إيمانا منها بأهمية تلك المبادرات للمساهمة في التقليل من الانبعاثات الكربونية التي تهدد حياة الملايين من البشر حول العالم.

وأضافت: تلك السياسات بدورها ستدعم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في قطاع الصناعة المستدامة في الدولة، وستكون عاملاً جاذباً للعديد من المشاريع والأفكار المتميزة في الصناعة الخضراء، بل وستجذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في تلك الصناعات التي أصبحت هاجسا للعديد من رجال الأعمال والمستثمرين عالمياً.

وتابعت: لا أعتقد أن هناك أي معوقات لدعم نمو الصناعة الخضراء في دبي، كونها من المدن الأولى والسباقة في تبني مثل هذه الصناعة. كما قامت في السنوات الأخيرة بدعم العديد من المشاريع المستدامة فيها، غير أننا نحتاج بالطرف الآخر لزيادة الوعي للمستثمرين ورجال الأعمال ليولوا اهتمامهم الأكبر بالاقتصاد المستدام من خلال قطاع الصناعات الخضراء وذلك لدعم تلك الخطط وتطبيقها على أرض الواقع. نحن لا زلنا نعول نجاحاتنا إلى الدعم الحكومي المقدم لنا في هذا المجال، ولا يمكن لكثير من تلك المشاريع المعنية بالاقتصاد الأخضر والتي لاتزال مشاريع بكر، أن تنجح من دون تقديم بعض الحزم المالية الداعمة لها وأيضا من خلال سن بعض القوانين.تكنولوجيا

من جهته، أكد الخبير الصناعي، علي الشيراوي، على الدور الكبير للتكنولوجيا المتقدمة واستخدامها في الصناعات الخضراء. وقال إن الرقمنة اعتبرت أحد المستجدات الإلكترونية التي اعتمد عليها القطاع الصناعي، إذ أدت إلى استحداث طرق حديثة للإنتاج الصناعي النظيف والمستدام. فالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة لا يمثل تحدياً بشكل عام، ولكنه بات محركاً جديداً للنمو الاقتصادي، وهو ما أدركته دبي مبكراً وأعطته مساحة واسعة ضمن استراتيجياتها المختلفة، حيث رأت القيادة أن التكنولوجيا النظيفة لا تكمن فقط في الحد من التلوث البيئي، وإنما تدخل كذلك ضمن العملية الصناعية وفي كل مراحلها بداية من الخطوات الأولى إلى المراحل النهائية.

وأضاف الشيراوي: تتمثل آثار استخدام التكنولوجيا في القطاع الصناعي إلى التنمية المستدامة في القضاء على البطالة من خلال الاعتماد على تكنولوجيا نظيفة، ما يعني تحولاً إلى اقتصاد يتطلب عمالة مميزة من أجل إنجاز العمل، وخلق بدائل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا منخفضة الكربون والتقدم في استخدام الطاقة المتجددة، مما يعزز النمو الاقتصادي، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل بالاعتماد على استخدام الوقود النظيف، مما يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية، وتخضير القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسب الكربون.

تعاون القطاعين

بدوره، أكد حسن عباس الهزيم، المدير التنفيذي لشركة «إنتركويل» العالمية، أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عودنا دائماً أن تكون دبي سباقة في تبني خطط ومبادرات جديدة ونوعية للارتقاء بالقطاع الصناعي وتتحدى نفسها في هذا الصدد لتكون الأفضل عالمياً. وأضاف أن هذه الأجندة تحفز القطاع الصناعي على تنشيط مشروعاته، لذلك أرى أن الشركات المصنعة مطالبة بتطبيق معايير الاستدامة في مشروعاتها من ناحية استخدام الطاقة وإعادة التدوير. وشدد الهزيم على أهمية وجود شراكة وتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لتنفيذ مشروعات صناعية كبرى تتوافق مع الأجندة المعلن عنها، فعلى سبيل المثال، مشروعات التدوير لا يمكن لشركات القطاع الخاص وحدها أن تقوم بتنفيذه، وهي في هذه الحالة تحتاج دعماً مباشراً من القطاع الحكومي حتى تحقق النتائج المرجوة منه. ولفت الهزيم إلى نقطة مهمة أخرى لإنجاح دور القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الصناعية الخضراء، وهي التمويل وتقديم تسهيلات حكومية أكبر، حتى تستطيع الشركات بناء مشروعات مؤثرة في اقتصاد دبي وتكون قادرة في الوقت نفسه على تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

وسائل إعلام عالمية تبرز أجندة دبي «D33»

دبي-سيد صالح

اهتمت وسائل الإعلام العالمية بأجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33»، والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

وغطت صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية خبر إطلاق الأجندة، ونشرت تغطية للخبر بعنوان «دبي تطمح لمضاعفة حجم اقتصادها في غضون 10 سنوات».

وذكرت الصحيفة في أن دبي تهدف من هذه الأجندة إلى تعزيز مكانتها كواحدة من المراكز المالية الرئيسية على مستوى العالم. وأضافت أن دبي تُراهن كذلك على زيادة حجم تجارتها الدولية والاستثمارات التي تستقطبها من أجل تحقيق هذا الهدف.

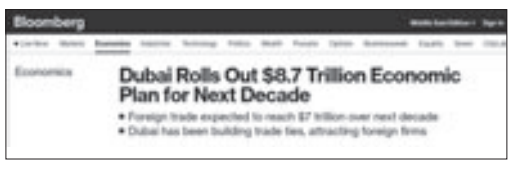
Bloomberg
Economics
Dubai Rolls Out $8.7 Trillion Economic Plan for Next Decade
• Foreign trade expected to reach $7 trillion over next decade
• Dubai has been building trade ties, attracting foreign firms

LE FIGARO
BOURSE ET PLACEMENTS
Dans un contexte éco
incertain, nos expert
pour vous guid
Dubaï ambitionne de doubler la taille de son économie en dix ans

وبدورها، اهتمت وكالة الأنباء الفرنسية «فرانس برس» بإطلاق الأجندة، وذكرت في تغطيتها للخبر، أن الأجندة تأتي بناءً على الإنجازات التي حققتها دبي خلال الفترة الأخيرة، ومنها تسجيل نمو بنسبة 4.6% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2022. وأشارت الوكالة أيضاً إلى تأكيد «صندوق النقد الدولي» في نوفمبر الماضي أن اقتصاد دبي حقّق نمواً كبيراً في 2022.

من جانبها، ذكرت وكالة «رويترز» أن دبي تستهدف من خلال هذه الأجندة لاستقطاب استثمارات أجنبية بقيمة 177 مليار دولار بحلول 2033. وأضافت الوكالة: إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أطلق هذه المبادرة في الذكرى رقم 17 لتولي سموه منصب حاكم الإمارة التي يُنظر إليها على أنها المركز التجاري والسياحي لمنطقة الخليج.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» أن من أهم ملامح الأجندة هو استهداف رفع قيمة التجارة الخارجية لدبي إلى 7 تريليونات دولار على مدار العقد المقبل، وذلك بالبناء على الروابط التجارية القوية التي تتمتع بها دبي ضمن علاقاتها مع كافة دول العالم.

وأوضحت شبكة «سي إن بي سي» الأمريكية أن الأجندة الجديدة تأتي بمثابة إضافة لموجة من الخطط والتغييرات في القوانين التي أطلقتها دبي على مدار السنوات الماضية لكي تصبح أكثر جاذبية للأجانب الراغبين بالعيش في وجهة جديدة تتيح لهم فرصاً أفضل للنجاح المهني وللشركات العالمية الراغبة في الاستثمار بمنطقة الشرق الأوسط.

مجتمع الأعمال مرحباً بالأجندة غير المسبوقة:

«D33» تعمق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

محمد بن راشد على تواصل دائم مع مجتمع الأعمال لتوفير بيئة مثالية تدعم نمو مشروعاتهم | أرشيفية

دبي-محمدعبدالرشيد،أحمدأبوالفتوح

وصف رجال أعمال وفعاليات اقتصادية إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أجندة دبي الاقتصادية «D33» للسنوات العشر المقبلة، أنها ترجمة لرؤية سموه الرامية إلى تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص باعتبارها شريكاً في التنمية، ولها دور فاعل وأساسي في بناء مجتمعات الغد.

وأكد رجال الأعمال والمسؤولون أن منهجية الأجندة ووضوحها تضع دبي في مركز متقدم لاستقطاب الجامعات العالمية لتأسيس مراكز لها في دبي، بالإضافة إلى خلق مناخ استثماري جاذب يتيح حوافز وتسهيلات للمستثمرين يساعدهم على تنفيذ مشاريعهم في دبي.

تعزيز ثقة المستثمرين

وأكد علي سلطان بن ركاض العامري، الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي، أن قرارات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد تعكس رؤية ثاقبة لقائد ملهم يسعى إلى تعزيز مكانة الدولة الريادي على مستوى العالم في مختلف المجالات وعلى رأسها الاقتصاد والتنمية، مشيراً إلى أن أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33» ستسهم بلا شك في تعزيز المنظومة الاقتصادية لإمارة دبي، وتمكنها من الحفاظ على الزخم الاقتصادي ومواصلة وتيرة النمو المستدام فيها ورفع كفاءة وقدرة الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية.

وقال عبدالله مطر المناعي، رئيس مجلس الإدارة، العضو المنتدب للإمارات للمزادات: إن أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33» تأتي استكمالاً لمسيرة الابتكار والريادة والتنمية الاقتصادية المستدامة التي ينتهجها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في الارتقاء بالإمارة إلى أفق أرحب والوصول بالطموح إلى ما هو أبعد وأكثر تميزاً، وبما يواكب الرؤى والتوجهات والاستراتيجيات المستقبلية التي يستهدفها سموه في مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد القادم، وأن تغدو الإمارة ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية وأفضل 3 مدن اقتصادية في العالم.

عبد الله المناعي

قال الخبير العقاري وليد الزرعوني رئيس مجلس إدارة شركة دبليوكابيتال للوساطة العقارية: إن خطط دبي الاقتصادية كلها تصبُّ في صالح القطاع العقاري، وتعزز الطلب داخل السوق، وتساعده في الحفاظ على المسار الصاعد خلال السنوات القادمة.

وكشف الزرعوني أن خطط الوصول بدبي لتكون ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، يدعم النهج الاستثماري في الإمارة، ويعزز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة تتجاوز 700 مليار درهم في 10 سنوات، وأتوقع أن يسهم العقار بجزء من هذه الاستثمارات المتوقعة، وسط زخم الفرص الجيدة التي يوفرها القطاع.

وقال عبدالرحيم طيب العوضي الرئيس التنفيذي لمجموعة ليدر التجارية: هذا ما توقعناه من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، صاحب المبادرات والرؤية الثاقبة.

عبدالرحيم العوضي

وأضاف: أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد همه الأول هو المواطن، وهذا ما أسهم في وصول دبي إلى ما وصلت إليه حتى الآن من رقي وتنمية وازدهار حتى أصبحت دبي الرقم واحد عالمياً ومضرب المثل، والنموذج الذي يحتذى به ليس على مستوى المنطقة فقط بل على مستوى العالم.

طليعة الاقتصاد العالمي

وقال يوسف علي موسليام، رئيس مجلس إدارة مجموعة لولو العالمية: «بصفتنا علامة تجارية عالمية نشأت في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نتفهم التأثير القوي لسياسات دبي الاقتصادية التقدمية، ونحن نؤمن بإمكانات النمو لدبي لتصبح 32 تريليون درهم بحلول عام 2033. سنعمل على مواءمة رؤيتنا مع مستقبل دبي المشرق بفضل المشاريع التحويلية الجديدة في الرؤية».

يوسف علي

وأضاف: «لطالما تتطلع مجموعة لولو للعمل دوماً ضمن المشاريع الخارقة التي تنفذها دبي، ومنها أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة D33».

ريزوان ساجان

وقال الدكتور آزاد موبين، مؤسس ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة «أستر دي أم» للرعاية الصحية: «إن الرؤية الاستشرافية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، لطالما اتسمت بالذكاء وبُعد النظر في مقاربتها لتنويع اقتصاد الإمارة لتكون سبّاقة وفي طليعة الاقتصاد العالمي. لقد شهدت دبي نمواً استثنائياً خلال العام الماضي 2022، ما يشكل علامة فارقة أخرى في مسيرة النمو الاقتصادي للإمارة. والآن ومع الإعلان عن أجندة دبي الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة «D33»، التي اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، فها هي الإمارة تعزز التزامها تجاه سكانها ومجتمع الأعمال لديها».

آزاد موبين

وقال ريزوان ساجان، المؤسس ورئيس مجلس إدارة «مجموعة دانوب»: «تبشر أجندة دبي الاقتصادية الجديدة «D33» بالخير الكبير للنمو الاقتصادي لدبي على مدار العشر سنوات المقبلة. أجندة «D33» ستحدد الطريق لنمو الأعمال على المدى الطويل في جميع القطاعات وسيؤدي أيضاً إلى نمط حياة أفضل وكسب القوة والمكانة الرائدة لسكان دبي. أنا متأكد من أن كل رجل أعمال في دبي سيخطط لمستقبله وفقاً لذلك، ولمواكبة الزيادة في نمو اقتصاد دبي على مدى العقد المقبل بفضل المبادرات الجديدة. تفخر مجموعة دانوب بكونها جزءاً من قطاع الأعمال في دبي الذي يستمر في الازدهار في ظل القيادة الرشيدة ورؤيتها الاستراتيجية».

محمد كرم

خبير مالي: الأجندة تجعل دبي من أكبر الاقتصادات العالمية

علي العدو

قال علي العدو، مدير إدارة الأصول في «ضمان للاستثمار»: «إن إطلاق أجندة دبي الاقتصادية لعام 2033، تأتي لتنمية اقتصاد الإمارة وجعله من أكبر الاقتصادات العالمية من خلال جعل الإمارة من أهم المراكز المالية العالمية، بالإضافة إلى تحويلها إلى مركز لوجستي عالمي، وكذلك الدفع بالكوادر الوطنية لتبوؤ الصدارة في سوق العمل، من خلال برامج التدريب والتأهيل على أعلى مستوى، بالإضافة إلى التركيز على الصناعة والسياحة، والاقتصاد الرقمي». وأشار العدو إلى أن منهجية الأجندة ووضوحها بالنسبة للتعليم أنها تضع دبي في مركز متقدم لاستقطاب الجامعات العالمية لتأسيس مراكز لها في دبي، بالإضافة إلى خلق مناخ استثماري جاذب يتيح حوافز وتسهيلات للمستثمرين يساعدهم على تنفيذ مشاريعهم في دبي.

وقال العدو: «إن هذه الرؤية تعتمد على 4 محاور وهي دعم حكومي كبير للإنفاق يتمثل في زيادة الإنفاق بنسبة 40% (زيادة الإنفاق الحكومي من 512 مليار درهم في العقد الماضي إلى 700 مليار درهم للعقد المقبل) سيتم ضخها في اقتصاد دبي، دعم وتنمية الشركات الصغيرة والناشئة، دور القطاع الخاص في ضخ الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية».

مواصلة رحلة النجاح

وقال محمد كرم، المدير الإقليمي لتطوير الأعمال والتسويق لشركة «انسنكرايتور» في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا: «تأتي مبادرة صاحب السمو للتأكيد على إصرار دبي لمواصلة رحلة النجاح والحفاظ على القمة والريادة كأحد أهم مراكز المال والأعمال في المنطقة والعالم، فمنذ البداية كانت هناك استراتيجية وأهداف واضحة، وتم وضع خطط تنفيذية لهذه الاستراتيجيات، وجعل دبي قبلة المبتكرين وملهماً لكل من يرغب في التقدم و النجاح».

علي العامري

وقال أيمن عاشور مدير فندقي البندر روتانا وأرجان روتانا: «أتوقع أن تكون السنوات القادمة مفعمة بالخير والنمو والازدهار وخاصة على قطاع السياحة الذي يُعد رافداً أساسياً باقتصاد الإمارة، حيث من المتوقع أن تستقطب دبي ملايين السياح الراغبين في الاستجمام أو حضور الفعاليات والمهرجانات نظراً لمركزها وسمعتها المتميزة على كافة الصُعد».

مردود ايجابي

وقال افتخار حمداني المدير الإقليمي للإمارات الشمالية - فندق باهي قصر عجمان ومنتجع كورال بيتش الشارقة: «أود التأكيد على أن المبادرة سيكون لها مردود إيجابي على الإمارة والدولة عموماً وتفتح الآفاق للمستثمرين الراغبين في ترسيخ أعمالهم وتطويرها في بيئة داعمة ومتطورة».

وليد الزرعوني

وأكد الدكتور محمد النحاس رئيس مجلس إدارة مجموعة مختبرات «مينا لايز»، إحدى المؤسسات الطبية الكبيرة العاملة في هذا القطاع بدبي منذ 40 عاماً، أن دبي تمضي بثقة كبيرة نحو المستقبل، ونحو تحقيق رؤيتها خلال العقد القادم، في المزيد من التميز في القطاعات الاقتصادية كافة لتكون لها الريادة إقليمياً وعالمياً، وأن ما أعلنه من مشاريع تحولية كحزمة أولى للعقد المقبل، تعتبر دفعة إيجابية لنا كرجال أعمال ومستثمرين سواء العاملين منا في دبي أو القاصدين لها من دول العالم، وبصدد الاستثمار في دبي والدخول لقطاع الأعمال للقطاعات الاقتصادية، فتمنح بيئة المال والأعمال في دبي زخماً قوياً.

دبي وجهة المواهب والجامعات العالمية

دبي-مرفت عبدالحميد

نجحت دبي خلال السنوات الماضية في تأسيس قواعد اقتصاد المعرفة، وفقاً لتوجيهات ورؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث أبدت اهتماماً ملحوظاً بالتحول لتكون وجهة التعليم في المنطقة، وهيأت لذلك بنية تحتية وتكنولوجيا تضاهي وتنافس بها أكثر الدول الأوروبية تطوراً، مدفوعة بتعليم معترف به عالمياً، قائم على المواهب، فحوّلت مجالات التعليم إلى واحد من أهم المحركات الرئيسية للتنافسية، وهو ما جعل الإمارة بيئة جاذبة لعدد كبير من الجامعات العالمية، التي وجدت في دبي أرضية خصبة لعملها، فاستقطبت فروعاً للجامعات العالمية، ما جعلها مؤهلة فعلياً لقيادة المنطقة في هذا المجال، لما تتمتع به من الأمن والاستقرار، وتوسع آفاق صناعة تكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية، وغيرها. وتعتبر مدينة دبي الأكاديمية العالمية ومجمع دبي للمعرفة منظومة أكاديمية متكاملة وقوية في دبي.

معرفة وابتكار

وتأتي ممارسات التعليم العالي والتعليم المستمر والمهني بوصفها مسارات ضرورية ومتكاملة تقود نحو تحسين نوعية الحياة وصناعة مستقبل مزدهر وواعد للأجيال القادمة، كما أن الإنجازات المتعلقة بالتعليم والمواهب ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية حكومة دولة الإمارات وسعيها لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، كما ترتبط بتوجهات الدولة المستقبلية ورؤيتها لعام 2071، والخطط التي رصدتها للخمسين عاماً المقبلة.

وبالنظر إلى وتيرة النمو والأداء النشط لمدينة دبي الأكاديمية العالمية ومجمع دبي للمعرفة، التابعين لمجموعة تيكوم، يمكننا التعرف إلى مرتكزات دبي المعرفية والثقافية التي مكّنتها من تحقيق مكانة مرموقة وبارزة، بوصفها وجهة عالمية للمؤسسات الأكاديمية والطلبة الطموحين من جميع أنحاء العالم، بما يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز قطاع التعليم في الإمارات، وتحقيق اقتصاد المعرفة والسعي نحو مستقبل زاخر بأساليب التعلم المبتكرة للطلبة.

وعلى مدار عقدين من الزمان، تمكنت مجمعات المعرفة التابعة لمجموعة تيكوم من جذب الطلبة من جميع أنحاء العالم، ورعاية المواهب والعقول على مستوى المنطقة، وتطوير مهاراتهم وتعزيز دورهم في دفع عجلة الابتكار والتنمية الاقتصادية.

واليوم تحتضن مدينة دبي الأكاديمية العالمية ومجمع دبي للمعرفة نخبة من الجامعات العالمية، يبلغ عددها 27 جامعة ومؤسسة تعليم عالٍ ومعهداً للتعليم المهني، بما في ذلك فروع إقليمية لمجموعة من أبرز الجامعات العالمية، تقدم أكثر من 500 درجة جامعية تتنوع بين الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه. ويدرس فيها أكثر من 28 ألف طالب ينحدرون من أكثر من 80 دولة حول العالم، إضافة إلى الأعداد الهائلة للعاملين على إنجاح منظومة التعليم ضمن المدينة من إداريين وفنيين وجهات خدمية تسهم في تقديم خدمات متكاملة وتجربة معيشة ودراسة آمنة وسلسة للطلبة.

27
جامعة ومؤسسة تحتضنها «المدينة الأكاديمية» و«مجمع المعرفة»

500
درجة تقدمها المؤسسات الأكاديمية في دبي تتنوع بين الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه

28.000
طالب من 80 دولة حول العالم يدرسون في منظومة التعليم التابعة لـ«تيكوم»

سكن

وتوفر مدينة دبي الأكاديمية العالمية احتياجات السكن للطلبة الذين يدرسون في جامعاتها، وذلك عبر خيارات عدة، حيث يوفر عدد من الجامعات مساكن مخصصة لطلابها، وذلك ضمن الحرم الجامعي، مثل: «أميتي» و«مانيبال» و«دي مونتفورت» و«بيتس بيلاني» و«أي إم تي»، كما تلبي المدينة احتياجات السكن الطلابي من خلال شركات التطوير العقاري المتخصصة.

تسهيلات كبيرة

وتقدم مدينة دبي الأكاديمية العالمية تسهيلات كبيرة لاستقطاب كبرى الجامعات إلى دبي، حيث توفر بيئة جاذبة للجامعات والطلبة، وبيئة أعمال تنافسية مدعومة بإجراءات مبسطة وخدمات متكاملة، وتعمل معها عن قرب ابتداءً من مراحل الاستكشاف ودراسة السوق والحلول المتاحة والتشريعات وصولاً إلى المباني التي تم إنشاؤها وفقاً لأعلى المعايير التي من شأنها أن توفر بيئة محفزة على العمل والدراسة والإنتاجية، كما تضم البيئة المتكاملة التي توفرها مساكن للطلبة وخدمات متنوعة.

متطلبات أسواق العمل

وتتنوع الشهادات والبرامج التي تقدمها الصروح الأكاديمية المرموقة ضمن المدينة، وتتميز بمواكبتها متطلبات أسواق العمل وتوجهات المستقبل لمختلف القطاعات، وتشهد بشكل مستمر إطلاق البرامج المحفزة على امتلاك مهارات القرن الـ21.

وتضم المدينة جامعات مرموقة من أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والهند، ومناطق أخرى من العالم. وقد شهدت المدينة نشاطاً في أداء المؤسسات التعليمية خلال العام المنصرم، حيث قامت مجموعة كبيرة من المؤسسات التعليمية بطرح وتوسيع برامجها والمرافق التابعة لها بهدف تزويد الطلبة بتجارب تعليمية معرفية ومهنية متنوعة ومبتكرة، كما تضم المدينة والمؤسسات التعليمية التي تتخذ منها مقراً لها أحدث المرافق الرياضية ومساحات العمل الجماعي والمختبرات المجهزة وفقاً للمعايير العالمية لتعزيز وإثراء تجربة الدراسة.

عوامل جذب

وعلى مدار عقدين من الزمان، تمكنت مجمعات المعرفة من جذب الطلبة من جميع أنحاء العالم ورعاية المواهب والعقول على مستوى المنطقة، وتطوير مهاراتهم وتعزيز دورهم في دفع عجلة الابتكار والتنمية الاقتصادية.

وفي مجمع دبي للمعرفة افتتحت جامعة ولونغونغ «حرم المستقبل»، الذي يضم مختبرات متخصصة في الكيمياء والديناميكا الحرارية والتصنيع، كما تدير جامعة هيريوت وات أيضاً مركزاً للتميز في الإنشاءات الذكية (CESC) لإحداث ثورة في طريقة تطوير المدن الأكثر ذكاءً وإدارتها وتشغيلها.

حرم ذكي

وتم افتتاح جامعة برمنغهام البريطانية لفرعها الجديد في مدينة دبي الأكاديمية، ويعتبر أذكى حرم جامعي في العالم، بالشراكة مع «سيمنز»، حيث تم تجهيز الحرم بأحدث التقنيات، كما يتبنى تقنيات الاستشعار والتحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي وتوليد الطاقة اللامركزية وتخزينها، والطاقة المتجددة، التي تسهم في تعزيز تجربة الدراسة والحياة الجامعية للطلبة.

وتضم المدينة أيضاً مساحات إبداعية، مثل مركز الابتكار ومجمع التفكير الطلابي، ضمن جامعة ميدلسكس، وهي أول جامعة دولية تقدم تجربة حرم جامعي متعدد المواقع في الدولة.

فيما أطلقت جامعة دي مونتفورت استراتيجية بحثية طموحة لـزيـادة مستوى الأبـحـاث وترسيخ مكانتها ضمن أفضل 400 جامعة بحثية على المستوى العالمي بحلول عام 2023، ووفقاً للاستراتيجية، سيكون أكثر من 60 % من الأكاديميين متخصصين بمجالات الأبحاث في نهاية الفترة، بما يسهم في تعزيز الممارسات البحثية في مجموعة من المجالات، بما في ذلك المهن الصحية المساندة، وطب الأسنان، والتمريض، والصيدلة، وعلوم الكمبيوتر والمعلوماتية، والهندسة المعمارية، والبيئة البنيوية والتخطيط، والمجالات الإبداعية.

ويتميز الحرم الجديد لجامعة روتشستر للتكنولوجيا، الذي تم افتتاحه في واحة دبي للسيليكون، باحتضانه أكبر مختبر خاص بالتحول الرقمي والابتكار، بتمويلات بلغت 3.7 ملايين درهم، لتمكين الطلبة والشباب المبتكرين في كل المجالات من تطوير حلول نوعية لمدن المستقبل الذكية. ويقدم الحرم الجديد سلسلة تخصصات نوعية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني، والتي تشكل معاً مستقبل البنى التحتية المتكاملة المطلوبة في مجتمعات المستقبل الذكية، خاصة مع تغير أنماط العمل والتعلم والحياة اليومية بتسارع كبير خلال العامين الأخيرين.

أكاديميون لـ«البيان»: دبي تحتضن منظومة أكاديمية متكاملة

دبي-البيان

أكد أكاديميون أن دبي تحتضن منظومة أكاديمية متكاملة وقوية، لا تقتصر على استقطاب الجامعات العالمية الرائدة التي تقدم مجموعة غنية ومتنوعة من البرامج الأكاديمية فحسب، بل تركز أيضاً على الاستفادة من مكانة دبي، باعتبارها مركزاً إقليمياً للأعمال. وحسب استطلاع رأي أجرته مؤسسة «QS» المتخصصة في تصنيف الجامعات عالمياً، فقد حلت دبي في المركز الأول عربياً، مع احتضانها هذا الحجم من المؤسسات التعليمية المرموقة.

وأشاروا إلى أن دبي تعتبر الخيار الأيسر والأفضل من الناحيتين الجغرافية والمالية إذا ما قورنت بدول أخرى، كما أنها مدينة تنعم بالأمن والأمان، وتوفر العديد من الخيارات والأنشطة الترفيهية التي تجعلها نقطة جذب للجامعات وللطلبة الدوليين على حد سواء، ما ينشط السياحة التعليمية في الإمارة.

عيسى البستكي

تبادل الخبرات

ويؤكد الدكتور عيسى البستكي، رئيس جامعة دبي، أهمية استقطاب الجامعات الدولية في دبي، وانعكاس ذلك على المجتمع المحلي من تبادل للخبرات والثقافات والتجارب المختلفة، بما يسهم بشكل كبير في تطوير مخرجات التعليم والحصول على خريجين أكْفاء، نتيجة احتكاكهم واكتسابهم مختلف الخبرات والتجارب والثقافات من زملائهم.

محمد عبدالله

وأشـار البستكي إلى أن دبي توفر بيئة بمواصفات عالمية، وتمنح فرصاً لكل دول العالم، سواء للدراسة أو للعمل، في سبيل تحقيق مسيرة التنمية المستدامة، وهيـأت البيـئة المناسبة لإبداعهم، لافتاً إلى أن قرار منح الطلبة الدوليين المتميزين الإقامات الذهبية، الذي يعتبر ذا بعد استراتيجي، يشكل قوة رافعة للبحث العلمي، ورافداً للاقتصاد الوطني.

مؤشرات

ومن جهته يقول محمد عبدالله، رئيس معهد دبي للتصميم والابتكار: يمكننا التأكيد بفخر على أثر هذه المنظومة في الارتقاء بمكانة دبي والإمارات ضمن المؤشرات العالمية للتعليم والاقتصاد معاً، لأن التطور المعرفي للطلبة يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال رفد الخريجين من أصحاب المهارات العالية والابتكار، وهو ما يتماشى مع توجهات الدولة المستقبلية ورؤية الإمارات 2071، والخطط المرصودة للخمسين عاماً المقبلة.

محمد المصلح

السياحة التعليمية

ومن جهته يؤكد الدكتور محمد المصلح، أستاذ مساعد في هندسة السيارات بكلية الهندسة والعلوم الفيزيائية بجامعة هيريوت وات دبي، أن السياحة التعليمية في دبي تعد أحد عوامل الجذب الرئيسية، لكونها تتميز بالأمن والأمان للعيش والدراسة، وتمثل بيئة مثمرة لتنمية مهاراتهم وصقل معرفتهم.

وأضاف: تستقطب البنى التحتية والتشريعية المتطورة كبرى الجامعات العالمية ليستفيد الطلبة الدوليون من مميزات التعليم العالي ذي المستوى العالمي داخل الدولة، التي توفر بيئة ثقافية متنوعة، وأنظمة إقامة وتأشيرات تواكب احتياجاتهم وتساعدهم على استكمال مشوارهم التعليمي.

وأكد أن افتتاح الجامعات الدولية فروعها في دبي يحقق المعادلة الصعبة، وهي توفير تعليم يتطابق مع المعايير الدولية للطلبة والعيش في مكان آمن وبيئة آمنة، ما يحفز المواهب الشابة على الاستقرار بعد التخرج والبحث عن فرصة عمل في الدولة، بما يصب في مصلحة الاقتصاد بوجه عام، كما يساعد وجود الجامعات الدولية على استقطاب الطلبة الدوليين، ما يؤثر إيجاباً على الاقتصاد، حيث يسهم في جلب الكفاءات المتميزة وتنمية الموارد البشرية للدولة، التي بدورها تنهض بالاقتصاد المحلي.

ترفيه

وقال الدكتور المصلح: «من الناحية الاقتصادية تنبع أهمية السياحة التعليمية من قدرتها على مد مدة إقامة الطالب الوافد لفترة أطول من أنواع السياحة الأخرى، مثل السياحة الترفيهية أو العلاجية، ما ينتج عنه زيادة إنفاقه، ليس على الرسوم الدراسية والمصروفات الجامعية فحسب، بل على الإقامة والنقل والطعام ووسائل الترفيه».

وأشار إلى أن الجامعة نفذت قبل سنوات دراسة مستقلة لتقدير التأثير المباشر الذي تحدثه السياحة التعليمية على اقتصاد الإمارات، وكان التقدير في حدود 100 مليون جنيه إسترليني، وهذا يشمل الطلاب القادمين من خارج الإمارات لغرض الدراسة.

رؤية محمد بن راشد.. التوطين أولوية

دبي-سعيدالوشاحي

يولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، اهتماماً خاصاً بملف التوطين، ويشدد سموه دائماً على أن التوطين أولوية رئيسية في عمل الحكومة، ومسؤولية وطنية للجميع تحتاج إلى تضافر وتكامل المبادرات الوطنية، ومن أجل ذلك يطلق المبادرات، ويسدي التوجيهات لمختلف المؤسسات للاهتمام بالمواطن، وتأهيله ومده بالخبرات اللازمة لدخول سوق العمل كونه عنصراً فاعلاً، كما يؤكد سموه أهمية الشراكة بين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، والاستثمار في طاقات الشباب وصقل خبراتهم.

وخلال الأعوام الماضية وجه سموه بإطلاق العديد من المبادرات النوعية، التي أحدثت فارقاً في عملية التوطين، وذلك على الصعيد الاتحادي والمحلي، مما أسهم في زيادة التحاق المواطنين بالعمل في القطاع الخاص، وحرص سموه على متابعة هذا الملف بشكل مباشر، وإزالة كل العوائق، التي تعرقل عملية التوطين في القطاع الخاص، كما أطلق في شأن ذلك استراتيجيات ومبادرات، واعتمد عدداً من التشريعات، لضمان تحقيق هذه الغاية.

واعتمد مجلس الوزراء، برئاسة سموه في 2019 حزمة من 10 قرارات استراتيجية، استهدفت التوطين في الوزارات والجهات الاتحادية والشركات الحكومية، وشبه الحكومية الاتحادية والمحلية، وجميع القطاعات الاقتصادية، وتشمل إقرار أنظمة توطين وتحديد مستهدفات جديدة، يتم بموجبها رفع نسب التوطين في قطاعات استراتيجية، تشمل الطيران المدني، والاتصالات، والبنوك والتأمين والتطوير العقاري، وذلك بما يسهم في خلق نحو 20 ألف فرصة وظيفية للمواطنين، بمتوسط نحو 6700 وظيفة سنوياً، بحيث يتم دمج هؤلاء المواطنين في هذه القطاعات الحيوية، ضمن خطة مدروسة، تكفل توجيه الخبرات المواطنة في القطاعات ذات الصلة، حسب الاحتياجات الخاصة بكل قطاع.

كما تشمل الحزمة إنشاء صندوق وطني، بقيمة 300 مليون درهم، لدعم وتأهيل الباحثين عن العمل، بحيث يتم تصميم برامج تأهيلية تخصصية للمواطنين والمواطنات، وتزويدهم بالمهارات العملية والتطبيقية والنظرية اللازمة في مختلف المجالات، بما يناسب قدراتهم واهتماماتهم، وبما يجعلهم قيمة مضافة، ضمن خبرات بعينها، وذلك للالتحاق بالقطاع الخاص، الذي يشكل عصباً رئيساً في مسيرة التنمية بالدولة.

كذلك تشمل الحزمة إقرار منظومة جديدة، لتدريب 8000 مواطن سنوياً من الخريجين، في الشركات الحكومية وشبه الحكومية، ومنشآت القطاع الخاص، لمدة ستة إلى 12 شهراً، يتم خلالها صرف مكافآت شهرية للمتدرب، بما لا يقل عن 10 آلاف درهم، مدعومة من الحكومة بنسبة 40%.

جائزة لدعم الشباب

وتحت رعاية سموه أطلقت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العام 2003 «جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب»، الأولى من نوعها في المنطقة، لمكافأة وتكريم رواد الأعمال المتميزين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخلال سنوات قليلة تم تكريم العديد من ألمع رواد الأعمال، الذين حظوا بهذه الجائزة الرفيعة تقديراً لإسهاماتهم تجاه المجتمع المحلي والصناعات الأخرى، وتكريم أكثر من 84 جهة داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى العام العربي. وتسهم «جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب»، التي انضمت إلى مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية عام 2015، في دعم محاور خطة دبي 2021 المتعلقة بالأفراد، من خلال تشجيعها جيل الشباب بشكل خاص على الابتكار، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بتوفيرها بيئة مثالية جاذبة لأصحاب الأفكار المبدعة، ليترجموا طموحاتهم إلى مشاريع مستقبلية ريادية، تسهم في الارتقاء بمستوى الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعالم العربي.

دعم المواهب الناشئة

ويعد تطوير وتعزيز ريادة الأعمال مبكراً لدى الأفراد المميزين هدفاً، تعمل على تحقيقه ورعايته مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث إن شغلها الشاغل هو رعاية ودعم الأفكار الجديدة، والتميز في الأعمال، لذلك فإن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو إتاحة الفرص لرواد الأعمال من الشباب، لإطلاق أعمالهم الخاصة. وتستهدف مسابقة التاجر الصغير، التي تقام سنوياً طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية، لينضموا لهذه المبادرة الملهمة، وتشجيعهم على التفكير في تأسيس أعمالهم كأحد الخيارات المهنية، التي يمكن أن يهتموا بها. ويُطلب من المشتركين تأسيس أعمال خاصة بهم، بشكل مؤقت على مدار أيام عدة في بعض المراكز التجارية المحلية، وتمهد هذه الخطوة السبيل أمام الطلاب لاكتساب الخبرة المتعلقة بالتخطيط للأعمال، ووضع تصور للمنتج أو الخدمة، والتسويق.

قرارات القيادة عززت التوطين في مختلف المجالات | أرشيفية

10 قرارات استراتيجية تستهدف التوطين وتوفر 20 ألف فرصة عمل

6700 وظيفة سنوياً لدمج المواطنين في القطاعات الحيوية

نهج شامل

كما وجه سموه بأن يكون ملف التوطين ضمن أحد أهم مؤشرات الأداء الرئيسية في الإمارات، لذلك كان لا بد من تبني الحكومة نهجاً شاملاً لتأهيل المواطنين في العديد من المجالات، سعياً للارتقاء بمهاراتهم الحياتية والوظيفية، وإطلاق العنان لإمكاناتهم على أوسع نطاق، لقيادة ركب التطور الاقتصادي في الدولة، ولضمان حصولهم على الوظائف، التي يطمحون إليها كركيزة رئيسية لحياة كريمة، كما أوجدت الإمارات بفضل توجيهات سموه، خلال السنوات الماضية منظومة متكاملة وغير مسبوقة للتوطين، من حيث الإلزام وتوظيف وتدريب المواطنين، وذلك في ضوء تعديل بعض التشريعات، وتوفير دعم مالي حكومي وإقرار امتيازات لتحفيز المؤسسات على استقطاب المواطنين. وشكلت القرارات، التي اعتمدتها حكومة دولة الإمارات، لتعزيز مشاركة الكوادر الإماراتية في القطاع الخاص، بما يحقق رؤية الإمارات في تفعيل دورهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الارتقاء بكفاءتهم التنافسية، ودعمهم للحصول على المهارات والكفاءات اللازمة، لتلبية احتياجات القطاع الخاص، وتمكينهم من شغل وظائف فيه.

تشجيع الكفاءات

وعلى صعيد إمارة دبي كانت هناك العديد من المبادرات والتوجيهات لدعم عملية التوطين، وتشجيع الشباب وتحفيزهم والاستثمار الأمثل لطاقاتهم، وتأهيلهم في مختلف التخصصات، والتي كان منها اعتماد خطة عمل إمارة دبي للتوطين، للارتقاء بنسب التوطين في كل القطاعات، لتركز على التنسيق مع كل الأطراف الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، من أجل تحقيق هدف استراتيجي مهم، وهو توفير «وظيفة لكل مواطن»، إذ توفر الخطة برامج تأهيلية وتدريبية، لضمان وظائف نوعية وملائمة للمواطنين، سعياً لتفادي تعطيل الكفاءات المواطنة، لا سيما مع تحديد احتياجات القطاعات الاستراتيجية، التي تمثل فيها عمليات التوطين أولوية كبيرة. وتضمنت الخطة التي أطلقت مؤخراً مبادرات نوعية، ترتكز على خمسة أسس هي: رصد وتحليل سوق العمل، والأنظمة التعليمية والمهارات، وبرامج التشغيل، والمعلومات والإرشاد والتوجيه المهني، وأخيراً السياسات والتشريعات، ومن ضمن المبادرات الاستراتيجية، التي سيتم تنفيذها بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين والجهات المعنية منصة لبيانات المواطنين الباحثين عن عمل، والربط المباشر بين الفرص الوظيفية والمواطنين الباحثين عن عمل، وصولاً إلى إنشاء منصات مبتكرة، تضمن التعيين المباشر للباحثين عن عمل، إلى جانب تطوير حوافز تشجيعية للقطاع الخاص، والتدوير الوظيفي بين القطاعين الحكومي والخاص، وبرامج للتدريب والانتداب، وسيكون هناك تقارير أداء ومؤشرات لقياس مستويات الإنجاز المتحققة.

كما ترمي الخطة إلى تطوير نظام لرصد ومشاركة كل المعلومات المهمة ذات الصلة بسوق العمل والقوى العاملة المواطنة، بالتعاون مع الجهات المعنية، وإطلاق منصة مهارات المستقبل والتعلم مدى الحياة لتطوير وتدريب المواطنين على المهارات المستقبلية ومهارات العمل، بالإضافة إلى تعزيز برامج التدريب العملي وإعادة التأهيل، وتركيز البعثات الدراسية على القطاعات الاستراتيجية. كما تضمنت المبادرات أيضاً برامج توظيف الخريجين لفترة زمنية في القطاع الخاص، بهدف تزويدهم بمهارات سوق العمل، وإكسابهم خبرات العمل في القطاع الخاص، ودعم التوظيف المؤقت لبناء مهارات عملية، من خلال التوظيف قصير المدى، وكذلك ضمان توفير الإرشاد المهني والأكاديمي في المدارس والجامعات، وتوفير الأنشطة التي تساعد الطلبة على التخطيط المهني المبكر، والتعرف على الخيارات المتوفرة في سوق العمل، واختيار المجالات التعليمية والمهنية، التي تتناسب مع أهدافهم، وتتوافق مع الخيارات المتوفرة في سوق العمل، بجانب العمل على وضع السياسات والتشريعات الخاصة، التي تدعم التوطين في القطاع الخاص.

300 مليون درهم قيمة صندوق وطني لدعم وتأهيل الباحثين عن العمل

11.000 شركة ناشئة أطلقتها مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع في مختلف القطاعات

بيئة تنافسية

وقد تمكنت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي، على مدار الـ 20 عاماً من إرساء بيئة مثالية تنافسية داعمة لريادة الأعمال وبناء مشاريع، وإطلاق ابتكارات ناجحة، حيث أسهمت في إطلاق أكثر من 11 ألف شركة ناشئة في مختلف القطاعات وحث المواطنين ودفعهم نحو ريادة الأعمال والمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة. وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، قد أطلق مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2002 لنشر ثقافة ريادة الأعمال في دبي، وتعزيز مكانة الإمارة مركزاً عالمياً لريادة الأعمال. وتمكنت المؤسسة على مدار الـ 20 عاماً من تحفيز الأفكار المبدعة ومدها بالدعم اللازم لتتطور إلى مشاريع ناجحة، بالإضافة إلى جذب الشركات ورواد الأعمال من جميع أنحاء العالم ممن يبحثون عن الوجهة الأفضل لاختبار وتطوير ابتكاراتهم. وأسهمت المبادرات والبرامج، التي أطلقتها المؤسسة في اجتذاب المواهب والاستثمارات في مجال التقنيات والصناعات والخدمات الجديدة.

45 ألف رائد أعمال

وعملت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مدار العقدين الماضيين على توجيه وإرشاد أكثر من 45 ألف رائد أعمال، وقامت أكاديمية دبي لريادة الأعمال، الذراع التعليمية للمؤسسة، بتدريب أكثر من 39 ألف شخص في مختلف الاختصاصات المرتبطة بتنمية المشاريع الناشئة وتطويرها، وإعدادهم للنجاح مستقبلاً في اقتصاد الإمارات القائم على المعرفة، وقدمت المؤسسة أيضاً قروضاً، بقيمة 221 مليون درهم للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير وتسهيل عقود مشتريات، تجاوزت قيمتها 8.5 مليارات درهم، في إطار برنامج المشتريات الحكومية.

مبادرات

وتتبنى مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المبادرات والبرامج واسعة النطاق، ابتداء من رصد مواهب ريادة الأعمال، واحتضان أفكار الأعمال، وانتهاء بتوفير دعم متواصل للشركات طوال مسيرة نموها وتوسعها، وترحب شبكة دبي لحاضنات الأعمال المعتمدة في الإمارة، والتي تضم 15 حاضنة معتمدة، بجميع الأفكار المبتكرة لاختبار مفهومها، وتوفير الموارد اللازمة لتطويرها وتحويلها إلى مشاريع ذات جدوى تجارية مجزية. وتعمل مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وشركة بيهايف، المتخصصة في تقديم حلول التمويل المبتكرة لرواد الأعمال من أصحاب المشاريع، على تسهيل تمويل أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، وذلك عبر منصة بيهايف باستخدام التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل، بأسعار تنافسية لدعم عملياتها التنموية والتوسعية. كما تسير «دبي نكست»، منصة التمويل الجماعي، التي تم إطلاقها تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم في عام 2021، بخطى سريعة، لتمثل الحل الأنسب لمشكلات التمويل، التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمواهب المبدعة، ولا سيما الطلاب والشباب.

مواطنون: أجندة دبي تعزز دور الشباب في تنمية الاقتصاد

دبي-نورالأمير

أكد مواطنون، أهمية مضامين أجندة دبي الاقتصادية، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، للسنوات العشر المقبلة، واستهدافه دمج 65 ألف من الشباب الإماراتي الصاعد في سوق العمل، وتشجيعهم على ريادة الأعمال والاستدامة. وبينوا أن القرار سيساعد في تعزيز طموحات الشباب، وتمكينهم للعب دور محوري في تنمية الاقتصاد الوطني، علاوة على رفع نسب المواطنين في مختلف المجالات والقطاعات.

واعتبر عبد الله الفلاسي، توجيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بمثابة حجر الزاوية في تنمية الاقتصاد الوطني وتمتينه، من خلال الدعم الذي سيتم توفيره للمستهدفين منه، مشدداً على أهمية تضافر الجهود لغايات تمكين الكوادر الإماراتية الشابة، من القيام بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل.

عبد الله الفلاسي

حميد الحتاوي

تضافر الجهود لتمكين الكوادر الإماراتية الشابة

وأفاد بأن اهتمام سموه بقضية توظيف المواطنين، وإيجاد وظائف نوعية لهم، وتحفيزهم على ريادة الأعمال، تنبع من حس أبوي، وإدراك من القائد الفذ، أن المشاريع الريادية التي تدار بكوادر وطنية، تلعب دوراً محورياً في دعم الاقتصاد، وخلق العديد من فرص العمل، وتحسين القوة التنافسية، وزيادة النشاط الاقتصادي وتنوعه.

وثمّن حميد الحتاوي مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والتي قال إنها تتزامن مع مناسبة غالية، هي ذكرى مرور 17 عاماً على تولي سموه مقاليد الحكم في إمارة دبي، موضحاً أن القيادة الرشيدة تنفذ على الدوام استراتيجيات طموحة، تهدف إلى دعم الشباب، لضمان تعزيز دورهم في مسيرة التنمية المستدامة، التي تعيش الدولة اليوم أزهى عصورها.

وعبّرت عائشة الشحي عن اعتزازها بنهج صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وعلاقته بأبناء شعبه، وسعيه الدائم والدؤوب لتحيق الرفاهية لهم، والارتقاء بهم، ليكون المواطن الإماراتي قادراً على مواكبة التغيرات الاقتصادية، والانخراط في سوق العمل.

وأضافت: بهذه التوجيهات، يعطي سموه فرصاً أكبر، من خلال خلق وظائف واعدة لأجيال المستقبل، والتحول الرقمي الكبير، الذي تشهده الدولة، وإعطاء القيادة الحكيمة دوماً مجالاً لقصص النجاح في خلق اقتصاد واعد لأجيال الغد.

من جانبها، قالت منال الجوهري: يحظى ملف التوطين باهتمام كبير لدى القيادة، وعلى مدار عقود، وعلى مختلف الأصعدة، لم تدخر الدولة أي جهد للنهوض بهذا التحدي الكبير، وسخرت لذلك الملف كل الإمكانات التي تسهم في تحقيق الغايات التي وضعت من أجلها برامج التوطين، مضيفة أن التوجيه الجديد، دلالة أخرى وتأكيد على الالتزام بالعمل الجاد لصالح إيجاد الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين، وتسريع وتيرة التوطين، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وصولاً إلى الغايات المنشودة.

منال الجوهري